

Republic of Yemen
The National Commission to
Investigate
Alleged Violations to Human Rights
(Aden)



الجمهورية اليمنية
اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهاكات حقوق الإنسان
عدن

التقرير المرحلي عن أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان

للفترة الممتدة ما بين سبتمبر ٢٠١٦م حتى يونيو ٢٠١٧م

التقرير المرحلي عن أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان

للفترة الممتدة ما بين سبتمبر ٢٠١٦م حتى يونيو ٢٠١٧م.

موجز

استناداً إلى ما تضمنه القرار الجمهوري رقم ١٤٠ لسنة ٢٠١٢م وتعديلاته بشأن مهام وصلاحيات اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، والذي نص على اختصاص اللجنة بالتحقيق في كافة الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي حدثت في الأراضي اليمنية منذ العام ٢٠١١م، وحتى بسط الدولة نفوذها على كامل الأراضي اليمنية.

سعت اللجنة منذ الوهلة الأولى لإنشائها وتعيين أعضائها لبذل جهود كبيرة لإنجاز التقرير النهائي خلال الفترة المحددة في قرار انشائها، والقرار الجمهوري رقم ١٣ لسنة ٢٠١٥م بشأن مدة عمل اللجنة، والقرار الجمهوري رقم ٩٨ لسنة ٢٠١٦م بشأن تمديد أعمال اللجنة لمدة عام آخر، ورغم الجهود المبذولة من اللجنة بكافة مكوناتها، وفي مقدمتهم رئيس وأعضاء اللجنة وما تم تحقيقه من إنجازات في سياق أداء اللجنة لمهامها، إلا أنه لم يكن بالإمكان إنهاء اللجنة لأعمالها وتقديم تقريرها المفصل لعدد من العوامل والأسباب من أبرزها:

- أن المدة المشار إليها في الفقرة (ب) من المادة الرابعة لقرار إنشاء اللجنة وتعديلاته، بشأن النطاق الزمني لعمل اللجنة والمحددة بمدة عام قابلة للتجديد لعام آخر، لم تكن منطقية في تقدير الوقت الذي تحتاجه اللجنة لإنجاز أعمالها.
- اتساع الإطار الزمني لعمل اللجنة الممتد لأكثر من (٦) أعوام، وارتفاع معدل الانتهاكات، مما يجعل من إمكانية التحقيق فيها، وفقاً للمعايير الدولية المعمول بها في اللجان الدولية خلال مدة عامين، متعذراً خاصة في ظل استمرار حالة الحرب ومضاعفة الانتهاكات والتي ارتفعت وتيرتها منذ بداية العام ٢٠١٤م. واستمرار حالة الحرب يقتضي بالضرورة استمرار أعمال الرصد والتوثيق والتحقيق.
- انحسار سلطة الدولة الأمر الذي يتعذر معه رصد وتوثيق الانتهاكات والتحقيق فيها أمراً في غاية الصعوبة لانشغال الجميع بحماية أنفسهم من الانعكاسات المباشرة للنزاع مما يؤدي إلى ضياع حقوق الضحايا وإفلات مرتكبي الانتهاكات من المساءلة.

ولهذا كان من المهم استمرار اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن في القيام بالدور المناط بها كونها أصبحت حالياً، وفي خضم الأحداث التي تعيشها البلاد، الجهة الوحيدة المتواجدة في جميع مناطق الجمهورية والقادرة على القيام بالرصد والتوثيق والتحقيق في كافة الانتهاكات، وذلك حفاظاً على حقوق الضحايا وضمان مساءلة المنتهكين وعدم إفلاتهم من العقاب.

وقد تمكنت اللجنة من مواصلة القيام بالمهام الموكلة إليها بكل جدارة واقتدار سواء على صعيد رصد وتوثيق الانتهاكات أو التحقيق فيها، حيث بلغ إجمالي الحالات التي تم رصدها وتوثيقها وحفظها في قاعدة البيانات التابعة للجنة (١٧,١٢٣) حالة موزعة على أكثر من (٢٠) نوعاً من الانتهاكات، أكملت اللجنة التحقيق في

(١٠,٥٩٤) حالة من الحالات التي تم رصدها، واستمعت خلال ذلك إلى (١٦,١٩١) مُبلّغ وضحية وشاهد. وقد تطلب ذلك من اللجنة الاطلاع على آلاف الوثائق والصور والفيديوهات، والقيام بالعديد من المعاينات الميدانية في مختلف المناطق بما فيها مناطق النزاع المسلح.

وتعكف اللجنة حالياً على الإعداد لتسليم القضاء ممثلاً بالنائب العام، ورئيس مجلس القضاء الأعلى ما يقارب من (٣٠٠٠) ملف لوقائع انتهاكات تم الانتهاء من التحقيق فيها من قبل اللجنة.

وتسعى اللجنة من خلال تقريرها هذا، وهو التقرير الثالث الذي تطلقه اللجنة بعد تقريرها الأولي الذي أطلقتته في أغسطس من العام ٢٠١٦م، والتقرير الموضوعي الذي أطلقتته في فبراير ٢٠١٧م إلى تسليط الضوء على أبرز ما قامت به، وما أنجزته من أعمال في مجالات الرصد والتوثيق والتحقيق في كافة الانتهاكات التي ارتكبت من جميع الأطراف.

الفهرس

| | |
|----|---|
| ٧ | أولاً: المقدمة |
| ٧ | ثانياً: المنهجية |
| ٨ | ثالثاً: السياق |
| | رابعاً: تواصل اللجنة الوطنية مع أطراف النزاع المسلح والجهات ذات العلاقة |
| ٩ | بعملها |
| ١١ | خامساً: أهم الأعمال التي أنجزتها اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٧/٦/٣٠م |
| ١٢ | سادساً: نتائج التحقيقات في انتهاكات القانون الدولي الإنساني |
| ١٣ | أولاً: قتل وإصابة المدنيين |
| ٣٤ | ثانياً: تجنيد الأطفال |
| ٣٧ | ثالثاً: زراعة الألغام |
| ٣٩ | رابعاً: الاعتداء على الأعيان الثقافية |
| ٤٤ | خامساً: استهداف الطواقم والمنشآت الطبية |
| ٤٩ | سادساً: التهجير القسري |
| ٦٨ | الصعوبات (التحديات) |
| ٦٨ | التوصيات |
| ٦٩ | توصيات خاصة |

أولاً: المقدمة

تعرض اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في هذا التقرير أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال التحقيقات التي أجرتها حتى تاريخ ٣٠/٦/٢٠١٧م، وذلك بناء على الولاية المنعقدة لها بالتحقيق في كافة الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والمقررة بموجب قرار إنشائها رقم ١٤٠ لسنة ٢٠١٢م وتعديلاته.

ويأتي اطلاق هذا التقرير من قبل اللجنة في سياق حرصها على إطلاع الرأي العام المحلي والدولي، على نتائج أعمالها خلال الفترة الماضية من عملها، وهو، وإن كان يتضمن شرحاً موجزاً عن ما قامت به منذ إنشائها وحتى تاريخ إصداره، إلا أنه لا يعد هو التقرير النهائي والمفصل الذي نص قرار إنشاء اللجنة على إصداره عند الانتهاء من أعمالها.

ثانياً: المنهجية

تؤكد اللجنة على التزامها بمنهجية العمل المعبر عنها في التقريرين السابقين والتي أكدت فيهما على الالتزام بمعايير التحقيق الدولية المطبقة في اللجان المماثلة، والمنصوص عليها في قرار إنشائها، والاعتماد، في تحقيق هدفها والقيام بإجراءات الرصد والتوثيق والتحقيق، على العيد من وسائل العمل المقررة في التشريعات الوطنية كتلقي الشكاوى، وإجراء المقابلات المباشرة مع الضحايا وذويهم، والاستماع للشهود، والنزول الميداني لمعاينة أماكن وقوع الانتهاكات.

وتلتزم اللجنة في سبيل الوصول إلى الحقيقة، باتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بضمان صحة التحقيقات التي تقوم بها، وكذا الحفاظ على السرية، وسلامة الشهود، وضمان خصوصيتهم، بالإضافة إلى فحص ما يقدم إليها من تقارير، وشهادات طبية، ومحركات رسمية، وغيرها من الوثائق والمستندات والصور ومقاطع الفيديو.

وتحرص اللجنة على الاستعانة بالخبراء العسكريين الوطنيين لشرح نوعية الأسلحة المستخدمة في الانتهاك، وخصوصاً المتعلقة باستهداف الأحياء السكنية والأعيان المدنية، وذلك من أجل الوصول إلى قناعة في تحديد مرتكبي هذه الانتهاكات.

وتحرص اللجنة، ضمن منهجية عملها، على مراجعة وتحليل ما تستلمه من وثائق وتقارير من منظمات المجتمع المدني الدوليّة والمحليّة العاملة في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات، كما أعلنت اللجنة عبر موقعها الإلكتروني وصفحتها على الفيس بوك وتويتر للمواطنين تحثهم على تقديم بلاغاتهم المتعلقة بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، وتعبئة الاستمارات الخاصة بتلك الوقائع. ولم تغفل وحدة الإعلام في اللجنة منهجية المتابعة وجمع المعلومات الصادرة عن المواقع والصحف والقنوات بشأن الانتهاكات وتحليلها وتكليف الراصدين في المحافظات بالتحقق منها.

ثالثاً: السياق

استكمالاً لما تم تبيانه في التقريرين السابقين الصادرين عن اللجنة بشأن السياق العام للأوضاع التي مرت وتمر بها اليمن خلال الفترة الماضية في كافة المجالات، تهدف هذه الفقرة إلى تسليط الضوء على بعض التطورات والمستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على الوضع في البلاد بشكل عام وعلى وضع حقوق الإنسان في اليمن بشكل خاص، ومن أهمها ما يأتي:

على الصعيد السياسي: راوحت مساعي السلام، التي يقودها مساعد الأمين العام للأمم المتحدة بين الأطراف المتنازعة بهدف إيجاد حل سياسي للحرب في اليمن، مكانها ولم تحقق أي تقدم يذكر، وكانت آخر جولة مفاوضات تم عقدها بين الأطراف هي المفاوضات التي أجريت في الكويت والتي استمرت لما يقرب من ثلاثة أشهر.

ومما لا شك فيه أن توقف مساعي السلام، وعدم عقد أي جولة جديدة من المفاوضات، أدى إلى استمرار الحرب وتضاؤل فرص إيقافها، الأمر الذي ألقى بآثره على الوضع العام للبلاد وعلى وضع حقوق الإنسان، وزاد من معاناة اليمنيين، ومن استمرار النزوح الذي أدى إلى لجوء أكثر من (٢) مليون يمني إلى المدارس والمخيمات التي تفتقر إلى أبسط الخدمات، حيث يعيش النازحين واللاجئين في أوضاعاً مأساوية.

على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي: استمرار النزاع المسلح وضعف تواجد مؤسسات الدولة وغيابها الكامل في أغلب المناطق كانت له انعكاساته السلبية المباشرة على الحياة العامة للمواطنين لاسيما في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية، حيث أدت إلى انهيار كبير للعملة اليمنية أمام العملات الأجنبية، وإلى انعدام السيولة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار جميع السلع الأساسية، وارتفاع نسبة سوء التغذية في محافظات عدة، كما أن التوقف الشبه الكامل لمعظم قطاعات الخدمات العامة في جميع المناطق، سواء التي تسيطر عليها الدولة أو التي تقع تحت سيطرة ميلشيا الحوثي وقوات صالح، وعدم توريد الإيرادات العامة إلى البنك المركزي اليمني في العاصمة المؤقتة عدن، أدى إلى عرقلة دفع المرتبات لجميع موظفي الدولة في المناطق التي تسيطر عليها ميلشيا الحوثي وقوات صالح، وأضر بقطاع واسع من المجتمع خصوصاً مع عجز سلطة الأمر الواقع عن دفع الرواتب في تلك المناطق. كما أن توقف المراكز الصحية وتراكم المخلفات والنفايات في أغلب المحافظات، وفي مقدمتها أمانة العاصمة صنعاء والحديدة وتعز، تسبب في تفشي عدد من الأوبئة منها الكوليرا وحمى الضنك بين المواطنين، وارتفاع نسبة الوفيات نتيجة الإصابة بهذه الأمراض التي امتدت لتشمل معظم محافظات الجمهورية اليمنية.

على الصعيد العسكري: ما يزال النزاع المسلح مشتتلاً في عدد من المحافظات منها تعز، والبيضاء، والجوف، ومأرب، وشبوة، والضالع، وحجة، وصنعاء، الأمر الذي انعكس على وضع حقوق الإنسان في تلك المحافظات لاسيما بسبب الحصار الذي تطبقه ميلشيا الحوثي وقوات صالح والذي يعرقل وصول المساعدات الإنسانية.

وقد شهدت الفترة الماضية سيطرة قوات الجيش الوطني وتحريرها للعديد من المديرية في محافظة تعز من بينها المخا، وذوباب، وباب المنذب، وتأمين جزء كبير من الساحل الغربي مما ساهم في عودة بعض النازحين إليها إضافة إلى تحرير معظم مديريات مدينة تعز، وتحسن الوضع الأمني في المحافظات التي تسيطر عليها الدولة ومنها عدن، ومأرب، وحضرموت، وتفعيل عدد من المحاكم والمكاتب الحكومية الأخرى.

رابعا: تواصل اللجنة الوطنية مع أطراف النزاع المسلح والجهات ذات العلاقة بعملها

التزمت اللجنة الوطنية بالوقوف على مسافة واحدة من جميع أطراف النزاع المسلح في اليمن منذ بداية عملها، وحرصت على التواصل مع كافة الأطراف دون استثناء عن طريق المذكرات والمخاطبات المتعلقة بالانتهاكات كلما تطلب الأمر ذلك.

وعلى الرغم من عدم تجاوب بعض الأطراف مع خطابات اللجنة الوطنية للتحقيق، إلا أنها استمرت في تحرير المذكرات والمطالب وتوجيهها إلى كافة الأطراف، وحثهم فيها على التفاعل معها.

ومن خلال هذا التقرير نشير الى مستوى العلاقة بين اللجنة وكافة الأطراف ذات الصلة:

الحكومة اليمنية:

استمرت اللجنة في التواصل مع كافة الجهات المسؤولة في الدولة بداية برئاسة الجمهورية، حيث قامت بتسليمها نسخة من تقريرها الموضوعي الثاني الذي أطلق بتاريخ ١٢ مارس ٢٠١٧م، كما أن التواصل مستمر مع رئاسة الحكومة والمسؤولين في الوزارات والمؤسسات الرسمية، وفي مقدمتها وزير حقوق الانسان بصفته مسؤول الاتصال المكلف من قبل رئيس الحكومة بالتواصل بين الحكومة واللجنة، كما تم التواصل مع قيادة القوات المسلحة من خلال ضابط الاتصال المكلف من قبل رئيس هيئة الأركان للتواصل ما بين القوات المسلحة واللجنة في كل ما يتعلق بالقضايا والاستفسارات الخاصة بالتحقيقات التي تجريها اللجنة، وخلال الفترة الماضية تم توجيه عدد من المذكرات بشأن بعض الانتهاكات المنسوبة إلى القوات المسلحة وفي مقدمتها قضية استهداف صالة العزاء في صنعاء بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠١٦م والتي تم الانتهاء من التحقيق فيها وتناولها بشكل مفصل في التقرير الموضوعي الثاني.

التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن :

استمرت اللجنة الوطنية في تواصلها مع قيادة قوات التحالف العربي عبر ضابط الاتصال المكلف باستلام المخاطبات ومتابعة الرد عليها، حيث وجهت العديد من المذكرات التي تضمنت عددا من الوقائع التي تحقق فيها بشأن حوادث قصف الطيران التابع للتحالف، وكان آخرها بتاريخ ٢٨/٥/٢٠١٧م، والتي تضمنت الاستفسار عن عدد من الوقائع التي تقوم اللجنة بالتحقيق فيها طالبة من قيادة التحالف الرد بصورة عاجلة عليها، وتقديم المعلومات التي لديها حول الوقائع المذكورة، وذلك خلال المدة المتفق عليها مع قيادة التحالف، علما

بأن اللجنة أشارت في تقريرها الثاني الصادر في مارس الماضي إلى تلقيها عددا من الايضاحات من قبل الفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن التابع لقيادة التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن حول (٣٤) ادعاء المتعلقة بالضربات الجوية التي يتم التحقيق فيها من قبل اللجنة، إلا أن هناك بعض البطء في رد التحالف العربي على مراسلات اللجنة. ولا تزال اللجنة في انتظار ردود وإيضاحات التحالف العربي / الفريق المشترك لتقييم الحوادث حول الوقائع التي تم تسليمها عبر ضابط الاتصال بين الطرفين.

ميليشيا الحوثي وقوات صالح:

حرصا من اللجنة على التواصل مع جميع أطراف النزاع المسلح في اليمن، وبالرغم من تمكن اللجنة من العمل على رصد وتوثيق الانتهاكات في كافة المحافظات بما فيها المحافظات التي تقع ضمن سيطرة ميليشيا الحوثي وقوات صالح، إلا أن اللجنة استمرت في توجيه المذكرات إلى قيادات ميليشيا الحوثي وقوات صالح مطالبه فيها بتحديد ضابط / ضباط اتصال بين مكتب الحوثي وقوات صالح واللجنة الوطنية للرد على الاستفسارات الخاصة بادعاءات الانتهاكات المنسوبة إليهم. لكن وعلى الرغم من كافة المذكرات المرسلة من اللجنة إلى المسؤولين في ميليشيا الحوثي وقوات صالح، وبالتحديد مكتب صالح الصماد رئيس المكتب السياسي لجماعة أنصار الله (ميليشيا الحوثي)، لم تتلقى اللجنة أي رد حتى الآن، ولم يمنع ذلك اللجنة من القيام بواجباتها في رصد الانتهاكات والتحقيق فيها في المناطق الخاضعة لسيطرة ميليشيا الحوثي وقوات صالح.

منظمات المجتمع المدني:

إيماننا من اللجنة الوطنية للتحقيق بأهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الرصد والتوثيق، بادرت اللجنة منذ البداية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، واستقبال كل ما ترسله إليها من تقارير وملفات خاصة بالرصد وبيانات الضحايا لتحليلها والاستفادة منها، حيث بلغ إجمالي حالات الادعاء المسلمة من قبل منظمات المجتمع المدني والتي تم قيدها لدى اللجنة عدد ٦٩٤٨ حالة ادعاء ، كما انه وفي هذا السياق عقدت اللجنة أكثر من لقاء وورشة عمل مع عدد من منظمات المجتمع المدني المحلية في مارب، وتعز، وعدن، كما استقبلت عدد من مسؤولي المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الانسان التي زارت اليمن.

المفوضية السامية لحقوق الانسان:

بعد صدور القرار (١٦/٣٣) بادرت اللجنة بالتواصل مع مكتب المفوضية باليمن للتشاور معه بشأن تنفيذ القرار . وبتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٦م تلقت اللجنة رد من مكتب المفوضية باليمن يطلب من اللجنة تزويده بالاحتياجات التي تراها اللجنة وفقا لقرار المجلس وعلى وجه الخصوص «ما يتعلق بالدعم الفني والخبراتي المطلوب»، وفقا لما ورد في الخطاب.

وتمت مخاطبة مكتب المفوضية في اليمن بماهية الدعم الفني والاستشاري الذي تحتاجه اللجنة، كما تم

الاتفاق مع مكتب المفوضية على عدد من أوجه الدعم التي وعدت المفوضية بتقديمها خصوصا في مجالات التدريب وتوفير الخبراء وغيرها من الأنشطة التي لازالت تنتظر اللجنة من المفوضية القيام بتنفيذها. خلال الفترة من ٢٣ الى ٢٧ مايو ٢٠١٧م، أرسلت المفوضية خبير وطني في مجال أرشفة وحفظ البيانات للاطلاع على النظام المعمول به داخل اللجنة، وكان من المقرر عقد ورشة تدريبية خلال الفترة من ٤ - ٦ يونيو ٢٠١٦م حول قاعدة البيانات وحماية وأرشفة المعلومات، إلا أنه تم تأجيلها بسبب إلغاء الطيران للرحلات خلال هذه الفترة خلال الفترة من ٧ - ٨ يوليو ٢٠١٧م عقدت الورشة التدريبية حول أمن وحماية المعلومات بالعاصمة الأردنية للفريق الفني والإداري باللجنة، كما تم الاتفاق على تنفيذ عدد من الأنشطة خلال أشهر يوليو واغسطس وسبتمبر من هذا العام.

خامسا: أهم الاعمال التي أنجزتها اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٧/٦/٣٠م

استطاعت اللجنة في وقت قصير نسبيا من أن تصبح المؤسسة الوحيدة العاملة في الميدان والمتواجدة في كافة المحافظات، والتي تقوم بالتحقيق الفوري في الانتهاكات الجسيمة التي تطال المدنيين أولا بأول، وذلك من خلال أكثر من (٣٢) راصد يعملون في جميع مناطق الجمهورية، إضافة إلى فريق تحقيق قانوني متخصص خبير بطرق التحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وفقا للمعايير الدولية وإجراءات التحقيق المقررة في التشريعات الوطنية.

وقد نجحت اللجنة في حفظ الكم الهائل من المعلومات التي تتلقاها بشكل يومي من الميدان بشأن الانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف، وتحويلها إلى قاعدة بيانات وطنية للاستفادة منها في حماية حقوق الضحايا وضمان متابعة المتسببين.

وخلال الفترة الماضية من عمر اللجنة، وبالإضافة إلى استكمال البناء المؤسسي للجنة، التزمت اللجنة بإصدار بيانات دورية عن الأعمال التي تقوم بها خلال كل شهر تضمنت كافة المستجدات المتعلقة بعملها وبوضع حقوق الإنسان في اليمن، كما قامت اللجنة بإصدار تقريرها الموضوعي الثاني بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٥م، وتم نشره وتوزيعه على أوسع نطاق، وهو التقرير الثاني الصادر عن اللجنة إلى جانب التقرير الأولي الذي أطلق بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٥م.

وبالرغم من التحديات الهائلة التي واجهتها اللجنة فقد تمكنت من تحقيق نجاحات كبيرة في مجالات عملها سواء في مجال الرصد والتوثيق أو في مجال التحقيق على نحو ما سنشير إليه فيما يلي:

١- في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات:

من خلال ما يزيد على (٣٢) راصدة وراصد تابعين للجنة ومنتشرين في معظم محافظات الجمهورية، وفي ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد، ومع استمرار النزاع المسلح في معظم المناطق التي تعمل فيها اللجنة، وبالرغم من الأوضاع الأمنية السيئة التي تشهدها البلاد، تمكنت اللجنة من رصد وتوثيق (١٧,١٢٣) حالة

ادعاء بالانتهاك في مختلف محافظات الجمهورية شملت جميع أطراف النزاع المسلح وتوزعت على أكثر من (٢٠) نوع من أنواع الانتهاكات.

٢- في مجال التحقيق:

بالإضافة إلى ما أنجزته اللجنة في مجال الرصد والتوثيق للادعاءات، وبالرغم مما استهلكه ذلك من وقت وجهد كبير، فإن ذلك لم يمنع اللجنة من القيام بواجبها في التحقيق في جزء كبير من الادعاءات التي قامت برصدها وتوثيقها، حيث انتهت اللجنة التحقيق في (١٠,٥٩٤) حالة ادعاء، كما قام أعضاء اللجنة بتنفيذ عدد من المعاينات الميدانية للمناطق التي شهدت وقائع ادعاءات باستهداف مدنيين مثل محافظات البيضاء، وتعز، ومأرب، والجوف، ولحج، وعدن، والضالع، هذا فضلا عن النزول الميداني الذي يقوم به الراصدين والمحققين التابعين للجنة وبشكل شبه يومي في جميع المحافظات.

٣- فيما يتعلق بانتهاكات العام ٢٠١١ م و٢٠١٢ م:

نظرا لأهمية الدور المعول على اللجنة القيام به فيما يتعلق بانتهاكات العامين ٢٠١١ م و٢٠١٢ م، وعلى وجه الخصوص الانتهاكات التي تعرض لها الشباب المعتصمين في الساحات والمسيرات السلمية التي مست الحق في التعبير والتظاهر، والتي تدخل ضمن الولاية المقررة لها بموجب قرار إنشائها رقم ١٤٠ لسنة ٢٠١٢ م والذي أكد عليها قرارات مجلس حقوق الانسان، وبالرغم من تداعيات النزاع المسلح المشتعل في اليمن منذ ثلاثة أعوام والذي يفرض عليها إيلاء أهمية كبرى للانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإلى الآثار التي أنتجها النزاع، فإن اللجنة لم تغفل عن القيام بواجبها إزاء هذه الانتهاكات، حيث تمكنت من التحقيق في معظم وقائع الادعاء بالانتهاكات التي تم رصدها وتوثيقها من قبل اللجنة و المتعلقة بالأعوام ٢٠١١ م و٢٠١٢ م، والتي تضمنت الادعاء بالاعتداء على المسيرات السلمية بالسلاح وقتل المعتصمين بالساحات، واستهداف الأحياء السكنية، وقتل المدنيين، واعتقال الصحفيين، وإغلاق المواقع والصحف الإعلامية ونهبها، إضافة إلى احتلال المؤسسات الطبية والتعليمية وعسكرتها. ونظرا لأهمية هذه الاحداث وجسامة الانتهاكات التي ارتكبت فيها، وحرصا من اللجنة على منح هذا الجانب من أعمالها حقة من الاهتمام فإن اللجنة تعكف حاليا على الإعداد لإصدار تقرير خاص ونوعي يتعلق بالتحقيقات التي أجرتها اللجنة فيما يتعلق بانتهاكات عامي ٢٠١١ م و٢٠١٢ م المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان.

سادسا: نتائج التحقيقات في انتهاكات القانون الدولي الإنساني

يوصف النزاع المسلح الذي يجري حاليا في اليمن بكونه نزاع غير دولي، وبالتالي فإن أحكام القانون الدولي الإنساني، وتحديدًا تطبق أحكام المادة (الثالثة) المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع، ويجب على أطراف النزاع الالتزام بها، إضافة إلى أحكام البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ م، والمتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية، كما أن كل الأطراف ملزمة أيضا

بالالتزام بالقانون الدولي الإنساني العرفي المطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية، لما يتضمنه من مبادئ وقواعد مهمة مثل: مبدأ عدم التمييز والتناسب، ومعاملة المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال معاملة إنسانية، وتنظيم أساليب ووسائل القتال، وتحديد وضع الأشخاص والأعيان المحميين.

ومع تطلع اللجنة إلى مزيد من التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية العاملة في هذا المجال، وعلى وجه الخصوص المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والتي تأمل اللجنة أن تساهم وبشكل أوسع في إنجاح عملها خصوصاً فيما يتعلق بتقديم الدعم لها، وتزويدها بالخبرات المتخصصة التي من شأنها أن تساعد على إنجاز التحقيق في الكم الهائل من الادعاءات التي تم ويتم رصدها من قبل اللجنة، والذي ترى اللجنة أنه في حال رفع وتيرة التعاون على النحو المطلوب ستخطو خطوات جبارة في هذا الجانب، إلا أنه وبالرغم من كل التحديات، تمكنت اللجنة من تحقيق نجاحات كبيرة، وأنهت تحقيقاتها في عدد كبير من الحالات التي تم رصدها والمرفوعة إليها، وفيما يلي بعض أهم القضايا والانتهاكات التي حققت فيها اللجنة والمتعلقة بالقانون الدولي الإنساني:

نماذج لبعض أهم التحقيقات التي قامت بها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.

أولاً: قتل وإصابة المدنيين:

أولت اللجنة هذا الانتهاك حيزاً كبيراً من جهودها في الرصد والتوثيق والتحقيق وذلك لما لهذا النوع من الانتهاكات من آثار مؤلمة سواء من ناحية عدد الضحايا، أو نوعية الأضرار التي تخلفه الهجمات العشوائية والخاطئة على المدنيين والأحياء السكنية، وما يترتب عنها من قتل وإصابات وإثارة للرعب بين المدنيين. وقد انعكس هذا الاهتمام في نتائج الرصد والتحقيق الذي قامت به اللجنة، حيث بلغ إجمالي عدد ادعاءات الانتهاكات المتعلقة باستهداف المدنيين والتي تم رصدها من قبل اللجنة عدد (٧,٨١٧) حالة ادعاء تم الانتهاء من التحقيق في عدد (٤,١٠١) حالة انتهاك، منها عدد (٢,٠٨٢) حالة قتل مدنيين سقط فيها (١,٦٤٣) رجلاً و(٢١٠) امرأة، و(٢٢٩) طفل بالإضافة إلى (٢,٠١٩) حالة إصابة مدنيين جرح فيها (١,٤٨٤) رجلاً و(٢٢٦) امرأة و(٣٠٩) طفل توزعت المسؤولية بين اطراف النزاع المسلح على النحو التالي:

- عدد (٢,٤١٩) ضحية منها (١,٠٨١) قتيلاً و(١,٣٣٨) جريحاً تقع المسؤولية فيها على ميليشيا الحوثيين وقوات صالح.
- عدد (١,٥٢٤) ضحية منها (٩٢٩) قتيلاً و(٥٩٥) جريحاً تقع المسؤولية فيها على القوات الحكومية وطيران التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن.
- عدد (١٥٨) ضحية منها (٩٣) قتيل و(٦٥) جريح تقع المسؤولية فيها على أطراف أخرى.

أ) ميلشيا الحوثي وقوات صالح:

١- واقعة قتل واصابه مدنيين في حي القاهرة - مدينه تعز:

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه بتاريخ ١٠/٥/٢٠١٥م في الساعة ١١:٠٠ صباحاً، تم قصف حي الكوثر بمديرية القاهرة - وهو أحد الأحياء السكنية التي تقع في وسط مدينة تعز، وتحت سيطرة المقاومة والجيش الوطني - بعدد كبير من قذائف الهاون والكاتيوشا. وقد سقطت منها قذيفتين على منزل الضحية منصور دبوان، الأولى على سطح المنزل، والثانية داخل حوش المنزل مما أدى - نتيجة لتطاير الشظايا الناتجة عن القذائف - إلى إصابة رب الأسرة محمد دبوان، ومقتل (٧) من أفراد أسرته واثنين من الجيران، بالإضافة إلى إصابة (٥) مصابين من المستأجرين لإحدى شقق المنزل، وكان معظم ضحايا الواقعة من النساء والأطفال.

| أسماء القتلى | | |
|--------------|-----------------------|--------|
| م | الاسم | العمر |
| ١ | حمزة منصور دبوان حزام | ١١ عام |
| ٢ | محمد منصور دبوان حزام | ١٧ عام |
| ٣ | رنا منصور دبوان حزام | ١٦ عام |
| ٤ | رحاب منصور دبوان حزام | ٢١ عام |
| ٥ | صباح سعيد المقطري | ٤٥ عام |
| ٦ | نجيبه علي محمد سعيد | ٣٤ عام |
| ٧ | هبة فؤاد علي محمد | مجهول |

| أسماء المصابين | | |
|----------------|-----------------------|--------|
| م | الاسم | العمر |
| ١ | هديل فواد علي محمد | ٢٠ عام |
| ٢ | هاله فواد علي محمد | ٢٢ عام |
| ٣ | عزیه عبده محمد صالح | ٤٥ عام |
| ٤ | روان منصور دبوان | ١٦ عام |
| ٥ | شوقي منصور دبوان حزام | ١٢ عام |

| أسماء الجرحى | | |
|--------------|-----------------------------|--------|
| م | الإسم | العمر |
| ١ | أمجد صالح محسن عبادي | ٢٥ سنة |
| ٢ | محمد عبدالرحمن محمد إبراهيم | ٢٠ سنة |
| ٣ | احمد محمد فضل هادي | ٣٥ سنة |
| ٤ | عمار عمر إبراهيم يوسف | ٣٠ سنة |

وقد ورد في شهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم (م.ع.أ) و (أ.م.ف.أ) و (أ.ص.م.ع)، وهم من سكان المنطقة بأنهم كانوا متواجدين بجانب مبنى كلية الهندسة بتاريخ ٢٠١٥/٦/٦م، وأنه في تمام الساعة ٩:٠٠ صباحاً، سقطت عدة قذائف عشوائية بجوار المبنى أدت إلى مقتل غمدان صالح محسن عبادي وإصابة أربعة آخرين هم: أمجد، محمد، أحمد وعمار، وجميعهم كانوا من الحراسات المدنية الذين تم تكليفهم من أبناء المنطقة لحراسة مبنى الكلية وحماية محتوياته من التعرض للسرقة والنهب. وقد تبين للجنة أن القذائف التي تم اطلاقها كان مصدرها مواقع تابعة لميليشيا الحوثي وقوات صالح المتمركزة في بير أحمد، وأن المنطقة التي سقطت فيها القذائف لم تكن فيها أي أهداف عسكرية، ولا يتواجد فيها أي مسلحين.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود، وأقوال الجرحى، وما تضمنه محضر المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول، وما احتوته التقارير الطبية والوثائق والمحركات المرفقة بملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المتسبب في هذا الانتهاك هو ميليشيا الحوثي وقوات صالح التي كانت متمركزة في بير أحمد بمحافظة عدن.

٣- واقعة سقوط صاروخ في سوق شعبي بمدينة مأرب:

تتلخص الواقعة بأنه في تاريخ ٢٠١٧/٢/٢٤م وفي تمام الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم الجمعة تم قصف أحد الأسواق الشعبية في وسط مدينة مأرب بصاروخ كاتوشا سقط على مطعم الجراشي بالقرب من سوق القات القديم مما أدى الى مقتل (٣) اشخاص وإصابة (١٦) آخرين .

| أسماء القتلى | | |
|----------------|---------------------------|--------|
| م | الاسم | العمر |
| ١ | عارف عبدالملك احمد صالح | ٢٧ عام |
| ٢ | بداح درويش علي | ٣٨ عام |
| ٣ | عادل صالح احمد المنه | ١٢ عام |
| أسماء المصابين | | |
| م | الاسم | العمر |
| ١ | عبدالمجيد علي احمد الوافي | ٢٥ عام |
| ٢ | محمد احمد عبدالله مصلح | ٣٠ عام |
| ٣ | محمد علي علي معروف | ٢٨ عام |
| ٤ | عباس حسن حميد | ٣٠ عام |
| ٥ | سيف علي علي | ٢٠ عام |
| ٦ | عبده علي محمد علي | ٦٦ عام |
| ٧ | بكر محمد علي المطري | ٢٧ عام |
| ٨ | صلاح احمد عبدربه ابو بكر | ٣٨ عام |
| ٩ | خالد علي عبده احمد هدل | ٣٠ عام |
| ١٠ | عماد امين سعيد ناصر | ٣٠ عام |
| ١١ | قاسم عبده احمد علي | ٦٠ عام |
| ١٢ | خالد عارف مبارك | ٢٠ عام |
| ١٣ | عمار حسن محمد عيسى | ٢٠ عام |
| ١٤ | حندول محمد صالح الحجوري | ١٨ عام |
| ١٥ | محمد احمد صالح الحجوري | ٢٠ عام |
| ١٦ | عبده حسن حميد مري | ١٩ عام |

وقد ورد في إفادة ذوي الضحايا والجرحى وشهادة الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة ومنهم (ع.ا.س.ن)، و(ص.ا.ع.ا)، و(م.ا.ص.ا)، و(م.ا.س.ا)، و(ع.س.ح.ع)، وهم من العاملين والمقيمين بجوار المطعم الذي سقط عليه الصاروخ، حيث أفادوا بأنهم كانوا متواجدين بالقرب من مكان سقوط الصاروخ وقت الحادثة من عصر يوم الجمعة الموافق ٢٢/٢/٢٠١٧م، وأنهم سمعوا صوت انفجار عرفوا فيما بعد أنه صوت صاروخ كاتيوشا سقط على مطعم الجراشي المجاور للملعب الأطفال بجانب سوق القات القديم، وأنهم هرعوا إلى مكان سقوط الصاروخ ووجدوا أشلاء الضحايا ممزقة، وأن الشظايا الناتجة عن انفجار الصاروخ تطايرت حتى وصلت إلى ملعب الأطفال وإلى غرف العمال القريبة من المطعم، وأنهم قاموا بإسعاف الضحايا إلى مستشفى هيئة مأرب والمستشفى العسكري، كما أنه وبحسب إفادة المكلف بالنزول من قبل اللجنة وشهادة الشهود، وما ورد في أقوال الجرحى الذين تم الاستماع لإفادتهم من قبل اللجنة، أن القذائف التي سقطت في محل الواقعة أطلقت من منطقة المشجج في الجهة الشمالية الغربية التي تتمركز فيها ميلشيا الحوثي وقوات صالح، كما تم التأكد من قبل فريق النزول التابع للجنة من أن بقايا الشظايا هي لصاروخ كاتيوشا، وأن المنطقة التي سقط فيها الصاروخ هي منطقة سكن عمال ومحلات، ولا توجد فيها أي ثكنات أو أهداف عسكرية.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود، وأقوال الجرحى، وما احتوته التقارير الطبية والوثائق والمحرمات المرفقة بملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي ميلشيا الحوثي وقوات صالح التي كانت متمركزة في منطقة المشجج شمال غرب مدينة مأرب.

٤- واقعة استهداف منزل محمد احمد قائد - وادي المدام - مديرية القاهرة - تعز:

تتلخص الواقعة أنه في الساعة ١٢:٣٠ بعد منتصف الليل بتاريخ ٢٢/٦/٢٠١٦م، تم قصف حي وادي المدام، وهو أحد الأحياء الشعبية بمدينة تعز، بعدد من قذائف المدفعية، سقطت إحداها في وسط أحد الشوارع الفرعية بجانب منزل أحمد قائد عبدالله، وصادف ذلك عودة الأسر من التسوق في شهر رمضان إلى منازلهم مما أدى إلى سقوط (٥) قتلى و(٦) مصابين جميعهم من المدنيين. وقد تفاوتت الإصابات بين بليغه ومتوسطة وفقا للتقارير الطبية المرفقة بملف القضية الصادرة من مستشفيات الجمهوري، والروضة، والثورة التي تم إسعاف الضحايا إليها.

| أسماء القتلى | |
|-------------------------|---|
| الاسم | م |
| اشراق محمد علي الشيباني | ١ |
| منى احمد علي اليوسفي | ٢ |
| سمر محمد علي عوض | ٣ |
| خولة مختار | ٤ |
| فهد محمد قاسم الفقيه | ٥ |

| أسماء الجرحى | |
|--------------------|---|
| الاسم | م |
| نادر محمد غال صالح | ١ |
| محمد احمد حمود | ٢ |
| محمد بن محمد قائد | ٣ |
| سحر علي مصلح محمد | ٤ |
| أكرم فيصل عامر | ٥ |
| محمد مراد | ٦ |

وبحسب التقرير المرفوع من قبل الفريق التابع للجنة، والمكلف بالنزول إلى مكان الواقعة، وما ورد في إفادة ذوي الضحايا والجرحى وشهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم (ن.ا.س.ا) و(ا.ع.ق) و(ق.غ.س.ص) و(م.ا.ح) و(ف.ع.ص.م) و(ا.م.ع.ا)، وكلهم يسكنون في نفس الحي، تبين بأنهم عند حصول الواقعة بعد منتصف الليل بتاريخ ٢٢/٦/٢٠١٦م كانوا متواجدين بالشارع، وكان العديد من الأطفال يلعبون عند سقوط القذيفة التي تم اطلاقها من الجهة التي تتمركز فيها ميليشيا الحوثي وقوات صالح في معسكر الدفاع الجوي وشارع الخمسين، وأنهم مباشرة، وبعد سقوطها، هرعوا إلى المكان، وشاهدوا عددا من القتلى والمصابين، وكان من بينهم أطفال ونساء، وكانت أشلاء الضحايا متناثرة في مكان سقوط القذيفة. كما أنهم قاموا بإسعاف الضحايا إلى المستشفى الجمهوري، وبعضهم إلى مستشفى الثورة ومستشفى الروضة،

وأكدوا على أن المكان الذي سقطت فيه القذيفة هو عبارة عن حي سكني لا تقع فيه أي أهداف أو ثكنات عسكرية.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود، وأقوال الجرحى، وما احتوته التقارير الطبية المرفقة، وما تضمنه محضر المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من اللجنة، وبقيام شظايا القذيفة التي تم العثور عليها في الموقع تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي ميلشيا الحوثي وقوات صالح المتمركزة في معسكر الدفاع الجوي وشارع الخمسين.

٥- واقعة حي الضبوعة - مديرية القاهرة:

تتلخص الواقعة، بحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا والجرحى وأقوال الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم (ع.م.ع.١)، و(م.م.ق)، و(أ.م.ع)، و(ع.أ.ع)، أنه في تمام الساعة الساعة ٤:٠٠ عصرا بتاريخ ٢٣/٥/٢٠١٧م، تم قصف حي الضبوعة بعدة قذائف سقطت أربع منها في الشارع العام، أمام مبنى مديرية التعزية القديمة الأولى، بالقرب من مدارس طيبه، نتج عنها مقتل شخص وإصابة آخر، وبعدها بدقائق سقطت القذيفة الثانية أمام محل إصلاح الموتورات أمام مبنى مديرية التعزية نتج عنها سقوط (١١) ضحية من بينهم أطفال ثم بعد دقائق أخرى سقطت القذيفة الثالثة على منزل عبده علي المخلافي بنفس الشارع، والقذيفة الرابعة بجانب محل العواضي، أدت إلى مقتل الطفل إلياس عبدالحكيم، وإصابة آخرين، وقد نتج عن سقوط هذه القذائف الأربع مقتل (٥) أشخاص وجرح (١١) شخصا، بينهم (٧) أطفال، كما نتج عن سقوط هذه القذائف تضرر المنازل المجاورة لمكان انفجارها.

| أسماء القتلى | | |
|--------------|----------------------|---------|
| م | الاسم | العمر |
| ١ | الياس عبدالحكيم قائد | ٦ سنوات |
| ٢ | مالك عبد الرحمن سليم | ١٩ سنه |
| ٣ | انو قائد حسن سيف | ٢٥ سنه |
| ٤ | نبيل علي ناصر | ٢٧ سنه |
| ٥ | سالم احمد علي كدافع | ٢٠ سنه |

| أسماء المصابين | | |
|----------------|------------------------|----------|
| م | الاسم | العمر |
| ١ | ملاك جميل قائد | ٩ سنوات |
| ٢ | غزاله عبد الباسط قاسم | ٢٨ سنوات |
| ٣ | عرقمه فرحان سعيد | ٦٥ سنة |
| ٤ | مهند وهيب محمد | ٣ سنوات |
| ٥ | محمد وهيب محمد الصلي | ٣ سنوات |
| ٦ | ماجد عبدالله قاسم | ٣٥ سنة |
| ٧ | عبدالرحمن شوقي اسماعيل | ١٠ سنوات |
| ٨ | نعيم احمد خالد حسن | ٦٠ سنة |
| ٩ | نشوان احمد عباس | ٣٨ سنة |
| ١٠ | سامي سالم محمد علي | ٦ سنوات |
| ١١ | ندى محمود محمد | ١٠ سنوات |

ونتيجة لذلك تم تكليف فريق من قبل اللجنة بالنزول إلى مكان الواقعة بمعية خبير عسكري تابع للجنة، وتم رفع محضر معاينة تضمن الإفادة عن أن القذائف التي تم استخدامها في القصف هي قذائف مدفعية تم إطلاقها من الجهة التي تتمركز فيها ميليشيا الحوثي وصالح في الحرير وسوفتيل شرق مدينة الحوبان، وأن المكان الذي سقطت فيه القذائف هو عبارة عن حي سكني يحتوي على محلات تجارية، ولا توجد به أي أهداف أو ثكنات عسكرية، وهو ما أكده أيضا الجرحى وذوي الضحايا الذين تم الاستماع إلى إفادتهم من قبل فريق اللجنة المكلف بالنزول والتحقيق في هذه الواقعة.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود وأقوال الجرحى، وما احتوته التقارير الطبية المرفقة، وما تضمنه محضر المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من اللجنة، وما توصل إليه الخبير العسكري التابع للجنة من خلال معاينة المكان وفحص بقايا شظايا القذائف التي تم العثور عليها في مكان الواقعة، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي ميليشيا الحوثي وقوات صالح المتمركزة في الحرير وسوفتيل والحوبان.

٦- واقعه قتل وإصابة مدنيين بالمجمع السكني مديريه صالة:

وتتلخص الواقعة في أنه في يوم الأربعاء الموافق ١٣/١٢/٢٠١٦م في الساعة ٣٠: ١٠ مساءً، تم قصف حي مشروع المياه بمديرية صالة بمدينة تعز بعدة قذائف، سقطت إحداها على منزل المواطن عبدالجليل محمد علي الوصابي عندما كانت أسرته تتهياً للنوم، أدت إلى اختراق سطح المنزل وانفجرت داخل إحدى الغرف، مما نتج عنه مقتل أحد أفراد الأسرة وإصابة (٦) آخرون جميعهم من النساء والأطفال وهم على النحو الآتي:

| أسماء القتلى | | |
|--------------|--------------------------|--------|
| م | الاسم | العمر |
| ١ | شذى عبد الجليل محمد صالح | ٥٠ سنة |

| أسماء المصابين | | |
|----------------|----------------------------|----------|
| م | الاسم | العمر |
| ١ | ماجد عبد الجليل محمد صالح | سنة ونصف |
| ٢ | عبد الجليل محمد صالح | ٣ سنوات |
| ٣ | حمدي عبد الجليل محمد صالح | ٧ سنوات |
| ٤ | نائلة عبد الجليل محمد صالح | |
| ٥ | غادة عبد الحبيب | |
| ٦ | سعيدة عبد الحبيب | |

وقد جاء في أقوال الشهود (ع.م.١) و(ي.م.١) و(س.ع.١.ق)، وهم من سكان الحي، أنهم سمعوا صوت الانفجار حوالي الساعة ٣٠:١٠ مساءً، وبعد خروجهم لمعاينة ما وقع بعد سماع الانفجار مباشرة، والذي كان نتيجة لسقوط قذيفة، شاهدوا دخان وغبار كثيف يتصاعد من منزل عبد الجليل الوصابي، وعينوا زوجته سعيدة تصيح أسعفونا أنقذونا. وعند دخولهم لإسعاف المصابين وجدوا الشظايا قد اخترقت أجسادهم، وقاموا بإسعافهم إلى مستشفى الصفوة.

وتبين لفريق المعاينة المكلف من قبل اللجنة، بمعية الخبير العسكري التابع للجنة، من خلال أقوال الشهود ومعاينة بقايا القذيفة - وهي عبارة عن شظايا تم جمعها من مكان الواقعة وتحريزها من قبل اللجنة - ومكان سقوطها وزاوية السقوط، أن القذيفة التي أطلقت هي من نوع (٨٢) هاون، كما تبين أن القذيفة

أطلقت الجهة الشمالية الشرقية التي تتمركز فيها ميليشيا الحوثي وقوات صالح، وأن الحي الذي سقطت فيه القذيفة هو حي سكني لا توجد فيه أي ثكنات أو أهداف عسكرية.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود وأقوال الجرحى، وما احتوته التقارير الطبية المرفقة، وما تضمنه محضر المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من اللجنة، تبين أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي ميليشيا الحوثي وقوات صالح المتمركزة في الجهة الشمالية الشرقية من حي مشروع المياه مديرية المياه بمديرية صالة - مدينة تعز.

٧- واقعة استهداف مدنيين بمديرية الحصين محافظة الضالع:

تتلخص الواقعة في أنه في تمام الساعة ٦:٠٠ صباحا بتاريخ ٢٠١٥/٧/٥م تم قصف حي العطرية بمديرية الحصين محافظة الضالع بعدد من القذائف سقطت إحداها في الطريق العام أثناء مرور حسن علي قائد، وعصام حسن علي، وشخص آخر يدعى محسن مما أدى إلى مقتلهم جميعا. وورد في شهادة الشهود وأقوال ذوي الضحايا ومنهم (ن.ص.ع.ن)، و(و.ص.ع)، و(س.ص.س.ف) و(ا.ص.ع)، أن ميليشيا الحوثي وقوات صالح كانت تقوم بقصف المنطقة، وفي تمام الساعة ٦:٠٠ صباحا، عندما كان أهالي المنطقة يذهبون إلى مزارعهم، سقطت إحدى القذائف في الشارع العام، مما أدى إلى مقتل عبدالسلام عبده علي قائد، وعصام حسن علي، ومحسن الحصيني.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود، وأقوال ذوي الضحايا، وما احتوته التقارير الطبية والوثائق والمحركات المرفقة بملف القضية، تبين للجنة أن القذائف التي سقطت هي من نوع كاتيوشا، وأن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي ميليشيا الحوثي وقوات صالح التي كانت متمركزة في شمال حي العطرية مديرية الحصين.

ب) طيران التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن والقوات التابعة للحكومة

١. واقعة قصف السجن المركزي في محافظة البيضاء:

تتلخص الواقعة في أنه في تمام الساعة ٧:٠٠ صباحا من يوم الأحد بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١١م، تم قصف السجن المركزي بمحافظة البيضاء، وأدى ذلك إلى مقتل (١٠) واصابة عدد من نزلاء السجن:

| أسماء القتلى | |
|-----------------------------|----|
| الاسم | م |
| شمسان عبدالولي محمد المقداد | ١ |
| احمد صالح محمد حاصل | ٢ |
| عبدالله حسين محمد العبيدي | ٣ |
| موسى عبدربه العبيدي | ٤ |
| عبدربه حسين العزاني | ٥ |
| ياسر علي عبدالنبي العزاني | ٦ |
| عبدالسلام محمد الوهاشي | ٧ |
| صالح محمد عوض الحميقاني | ٨ |
| خالد محمد علي البحيري | ٩ |
| عبدالله ابوبكر الجنيدي | ١٠ |

وقد جاء في أقوال الشهود، وإفادات ذوي الضحايا الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، وهم (ش.س.ع)، و(ص.ع.ح.١٠)، و(ح.ص.س.م)، بأنه في حوالي الساعة ٧:٠٠ صباحاً، وأثناء تواجدهم في السجن، سمعوا صوت انفجار كبير داخل مبنى السجن، وأنهم عند خروجهم مباشرة من عنابهم شاهدوا تهدم جدار السجن، وجدار العنبر (رقم ٦)، حيث كان جدار العنبر مُشتركا مع جدار الحوش الخارجي. وأفادوا أنهم حاولوا الخروج من المكان لكن عدد من عناصر مليشيا الحوثي منعوهم، ورفضوا إسعاف المصابين داخل السجن، كما أطلقوا النار على المساجين الذين كانوا يحاولون الخروج، خوفاً من القصف أو كانوا يحاولون إسعاف الجرحى، وأفادوا بأنهم تمكنوا بعد ذلك من الهرب من فتحة أخرى في الجهة الشرقية من سور السجن، وبعد ابتعادهم عن مبنى السجن بحوالي مسافة ١٠٠ متر سمعوا دوي انفجار صاروخ آخر تناثر معه الغبار والأحجار الصغيرة إلى القرب منهم، وبالتزامن مع ذلك سمعوا صوت طائرة تقترب من فوق السجن، كما أفادوا أنهم خلال الأيام التي سبقت القصف كانوا يلاحظون وجود مجاميع مسلحة تابعة لمليشيا الحوثي وقوات صالح تأتي للإقامة في السجن، وقيل أن بعض هذه المجاميع هم ممن هربوا من مديرية لودر بمحافظة أبين المحاذية لمحافظة البيضاء، كما أفادوا أنهم خلال تلك الفترة كانوا يشاهدون بعض الأطقم العسكرية محملة بالأفراد تدخل وتخرج إلى حوش السجن بشكل يومي.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود، وأقوال الجرحى، وما احتوته التقارير الطبية والوثائق والمحرمات المرفقة بملف القضية، وبالرغم مما تتضمنه رد الفريق المشترك لتقييم الحوادث التابع لقوات التحالف العربي بشأن مشروعية الهدف الذي تم قصفه في هذه الواقعة، فإن اللجنة وللأسباب المبينة في ملف القضية لم تقتنع بالمبررات الواردة في هذا الرد مما جعلها ترى أن الجهات المسؤولة هي التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، بالإضافة إلى القوات المسلحة التابعة للحكومة المكلفة بتقديم المعلومات الاستخباراتية الأرضية، وميليشيا الحوثي وقوات صالح التي كانت تتخذ مجاميعها المسلحة السجن كثكنة عسكرية.

٢. واقعة قصف منزل رويس الغزالي في المنصورة - محافظة عدن:

تتلخص الواقعة في أنه في صباح يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٠١٦/٢/٩م، تم قصف أحد المنازل في منطقة المنصورة بصاروخ جو أرض، مما أدى إلى انهيار المنزل وسقوط ٤ قتلى وإصابة طفلة من أفراد أسرة رويس الغزالي التي تسكن المنزل.

وقد ورد في أقوال ذوي الضحايا وشهادة الشهود، ومنهم (ب.س.ف.س)، و(س.ص.م.ص)، بأنهم شاهدوا الطيران يخلق بالجو، وفجأة شاهدوا إضاءة قوية، وانفجار حوالي الساعة ٣:٣٠ صباحاً، وبعد سماعهم لهذا الانفجار، توجهوا إلى مكان وقوعه، فوجدوا صاروخاً قد انفجر في منزل رويس الغزالي مما أدى إلى تدميره بالكامل، كما عاينوا أشلاء جثث أربعة أشخاص من أسرة رويس الغزالي متناثرة في ركام المنزل، ولم تنجوا من الأسرة إلا طفلة كانت جريحة وإصابتها بليغة تم إسعافها إلى المستشفى.

وأكد فريق المعاينة، المكلف من قبل اللجنة بالنزول إلى مكان الواقعة، أنه من خلال الشظايا التي تم العثور عليها في المنزل محل الواقعة، تبين أن الانفجار تسبب به صاروخ جو أرض تم إطلاقه من قبل الطيران التابع لقوات التحالف العربي، كونها المسيطرة على الأجواء اليمنية خلال هذه الفترة، كما تبين للجنة أن الموقع المستهدف هو منزل لمواطن يقع في حي سكني لا توجد فيه أي ثكنات أو أهداف عسكرية.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في تقرير المعاينة وشهادة الشهود، وأقوال الجرحى، وما احتوته التقارير الطبية، والوثائق والمحرمات المرفقة بملف القضية، فقد ثبت لدى اللجنة ان الجهة المسؤولة هي الطيران التابع للتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، مع العلم أن اللجنة لم تتلقى الرد من قبل قيادة قوات التحالف/الفريق المشترك لتقييم الحوادث عن الاستفسار المقدم إليها بشأن هذه الواقعة.

٣. واقعة قصف طيران التحالف منزل في قرية مشعبه مديرية مكيراس:

تتلخص الواقعة في أنه بتاريخ ٣٠/٨/٢٠١٦م تم قصف منزل المواطن ياسر محمد عبدالله الجروي الذي يقع في ضواحي مدينة مكيراس بمحافظة البيضاء بصاروخ جو أرض، مما أدى إلى مقتل (١٠) أشخاص من أفراد الأسرة الساكنين في المنزل، وإصابة (٣) آخرين بينهم نساء وأطفال.

| أسماء القتلى | |
|---------------------------|----|
| الاسم | م |
| ياسر محمد عبدالله الجروي | ١ |
| شيماء عبدالله الجروي | ٢ |
| هاجر محمد عبدالله الجروي | ٣ |
| اماني عبدربه احمد الزربه | ٤ |
| منى عبدالله محمد الشهري | ٥ |
| افراح علي محمد الشهري | ٦ |
| هديل ياسر محمد الجروي | ٧ |
| رنا نبيل محمد الجروي | ٨ |
| نسرين عبدالله قاسم | ٩ |
| ازهار محمد عبدالله الجروي | ١٠ |

| أسماء الجرحى | |
|---------------------------|---|
| الاسم | م |
| عبدالله مصطفى محمد الجروي | ١ |
| ريم محمد عبدالله الجروي | ٢ |
| محمد ياسر محمد الجروي | ٣ |

وقد ورد في أقوال الشهود وذوي الضحايا الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم (ا.م.ا)، و(ع.ص.م)، و(م.ع.ا) بأن طيران التحالف قام بقصف منزل المواطن ياسر محمد عبدالله الجروي بعد أن قام مسلحين

من جماعة الحوثي وقوات صالح بالاحتماء بجوار المنزل من بينهم قيادي حوثي هرب إلى قرية مشعبة، وقام باستخدام أحد المنازل للاختباء فيه، ووضع سيارته بجانب المنزل الذي تم قصفه بعدما كان طيران التحالف يتعقبه.

النتيجة

استلمت اللجنة توضيح بشأن هذه الواقعة من قبل الفريق المشترك لتقييم الحوادث التابع لقوات التحالف والذي ورد فيه: أن قوات التحالف - في نفس اليوم - قامت بتنفيذ أربع مهام إسناد جوي لصالح المقاومة في محيط مديرية مكيراس لأربعة أهداف جميعها أهداف عسكرية مشروعة يحقق استهدافها ميزة عسكرية، وجميعها كانت خارج النطاق العمراني لمديرية مكيراس، وأقرب هدف كان يبعد عن مدينة مكيراس مسافة ٢ كيلو متر، وهي مسافة آمنه لتجنب الإضرار بالأعيان المدنية، وعلى ضوء ذلك فإن قوات التحالف تنكر قيامها بقصف أي أحياء سكنية بمديرية مكيراس.

ومن خلال إجراءات التحقيق التي قامت بها اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود، وأقوال ذوي الضحايا، وما أثبتته التقارير المرفقة بملف القضية، وما جاء في التقرير المرفوع من قبل الرائد المكلف بالنزول إلى مكان الواقعة، وبناء على الأسباب التي تضمنها ملف القضية، فقد تبين للجنة أن المنزل تم قصفه بصاروخ جو أرض تم إطلاقه من إحدى الطائرات التابعة لقوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، كون طيران التحالف هو المسيطر الوحيد على أجواء الجمهورية اليمنية خلال هذه الفترة، وهذا بحد ذاته ينفي ما ورد في مذكرة التوضيح المسلمة إلى اللجنة من قبل الفريق المشترك لتقييم الحوادث بشأن عدم قيام قوات التحالف بقصف الموقع محل التحقيق في مديرية مكيراس، وبناء على ذلك فقد ثبت لدى اللجنة مسؤولية طيران التحالف عن هذه الواقعة مع ثبوت مسؤولية ميليشيا الحوثي وقوات صالح لاحتمالهم بالمباني السكنية وتعريضهم المدنيين للخطر.

٤. واقعه قصف منزل أسرة طارش محمد النعيمي في قرية ملح في مديرية نهم محافظة صنعاء:

تتلخص الواقعة أنه بتاريخ ١٨/٢/٢٠١٦م، وأثناء اشتداد المواجهات في مديرية نهم محافظة صنعاء ما بين قوات الجيش من جهة وعناصر ميليشيا الحوثي وقوات صالح من جهة أخرى، كان هناك نزوح لأهالي قرية ملح من منازلهم بسبب المعارك، وعند محاولة أسرة طارش محمد علي سيف النعيمي النزوح من القرية، تم قصف السيارة التي كانوا يستلقونها مما أدى إلى تدمير السيارة ومقتل (٩) من أفراد الأسرة وأقاربهم.

أسماء القتلى

| م | الاسم | العمر | الجنس |
|----|------------------------|----------|-------|
| ١ | ابراج عامر الدهمشي | ٢٠ سنة | أنثى |
| ٢ | امل عبدالولي النعيمي | ١٢ سنة | طفلة |
| ٣ | عفراء علي يحيى الدهمشي | ٥ سنوات | طفلة |
| ٤ | هيفاء عامر الدهمشي | ٣٠ سنة | انثى |
| ٥ | احمد زخيم علي النعيمي | ٧ سنوات | طفل |
| ٦ | حافظ احمد صالح النعيمي | ١٦ سنة | طفل |
| ٧ | محمد عبد الولي النعيمي | ٨ سنوات | طفل |
| ٨ | ماجد زخيم طارش النعيمي | ٩ سنوات | طفل |
| ٩ | بلقيس عبدالولي النعيمي | ٨ سنوات | طفلة |
| ١٠ | عزيزة محمد علي سيف | ٤٠ سنة | أنثى |
| ١١ | علي صالح النعيمي | ١٠ سنوات | طفل |
| ١٢ | علي يحيى الدهمشي | ٤٥ سنة | ذكر |

وقد ورد في أقوال الشهود وذوي الضحايا الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم (ن. م. ي. ف)، و(ج. م. ي. ف)، ما مفاده أن مليشيات الحوثي وصالح انتشرت في قرية ملح مديرية نهم، وتمركزت بأسلحتها بين مباني القرية، وأنه أثناء المواجهات بين الجيش الوطني ومليشيا الحوثي وقوات صالح تم تدمير الكثير من المنازل، وسقوط الكثير من الضحايا المدنيين، وهروب الكثير من الأهالي من المنطقة، ومن هؤلاء أسرة طارش محمد علي سيف النعيمي وأولاده وأقاربه، الذين تعرضوا أثناء محاولتهم الفرار وصعودهم السيارة للقصف من إحدى الطائرات التابعة لقوات التحالف، مما تسبب في تدمير السيارة ومقتل وجرح من كانوا عليها وعددهم ١٢ شخص.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود، وأقوال الجرحى، وما احتوته التقارير الطبية، والوثائق والمحرمات المرفقة بملف القضية من معطيات، فقد ثبت للجنة أن الجهة

المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قوات الطيران التابعة لقوات التحالف العربي. مع العلم أن اللجنة لم تتلقى الرد من قبل قيادة قوات التحالف/الفريق المشترك لتقييم الحوادث عن الاستفسار المقدم إليها بشأن هذه الواقعة.

٥. واقعة قصف منزل المواطن محمد احمد السنباني مديرية الظهار-مدينة اب:

تتلخص الواقعة في أنه في صباح يوم الجمعة بتاريخ ٢٨/٨/٢٠١٥م تعرض منزل المواطن محمد أحمد السنباني، الكائن في حي منتزه جبل ربي مديرية الظهار محافظة أب، إلى القصف بصاروخ مما أدى إلى تدمير المنزل بالكامل، ومقتل (٧) من الساكنين فيه وإصابة شخص واحد إصابة بليغة.

أسماء القتلى

| م | الاسم | العمر |
|---|------------------------------|--------|
| ١ | عبدالمك وليم محمد السنباني | ١٥ عام |
| ٢ | عبد الغني منذر محمد السنباني | ١٤ عام |
| ٣ | خالد محمد احمد السنباني | ٢٥ عام |
| ٤ | جميلة محمد الحضور | ٦٠ عام |
| ٥ | محمد احمد عبدالغني السنباني | ٧٠ عام |
| ٦ | حنين عدنان محمد الجرشي | عامين |
| ٧ | حنان محمد احمد الحسيني | ٢٥ عام |

أسماء القتلى

| م | الاسم | العمر |
|---|-----------------------|--------|
| ١ | سعيد عبده محمد الدلاي | ٢٠ عام |

ويحسب ما تضمنه التقرير المرفوع من قبل راصدي اللجنة المكلفين بالنزول إلى مكان الواقعة، وما تضمنته الوثائق والتقارير المرفقه بملف القضية، وما ورد في إفادات ذوي الضحايا وأقوال شهود الواقعة، ومنهم (م.س.١.ق)، و(ا.ه.ع)، فإن منزل محمد السنباني الذي يسكن فيه وزوجته جميلة، وأبناءه خالد وعبدالغني ومنذر وعبدالمك ووليد، والذي يقع في أعلى قمة جبل ربي بجوار صالة الافراح والمنتزه والمسبح، تعرض

لقصف من قبل الطيران التابع لقوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن مما أدى إلى تدميره ومقتل أفراد الأسرة، كما تسبب الصاروخ الذي سقط على المنزل في مقتل الضحيتين، حنين الجراشي، وحنان الحسيني اللتان كانتا فوق سطح منزلهما المجاور للمنزل المستهدف، وأصيب في القصف أيضا أحد الرعاة الذين كانوا يرعون أغنامهم بالقرب من مكان الواقعة، كما تم التأكيد في التقرير على أن المنطقة التي تم استهدافها لم يكن فيها أي هدف عسكري أو ثكنات عسكرية.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود، وإفادات ذوي الضحايا وجيرانهم، وما احتوته التقارير والوثائق والمحرمات المرفقة بملف القضية، فقد ثبت لدى اللجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي الطائرات التابعة للتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، بالشراكة مع المصادر الأرضية التابعة للقوات المسلحة الحكومية، مع العلم أن اللجنة لم تتلقى الرد من قبل قيادة قوات التحالف/ الفريق المشترك لتقييم الحوادث عن الاستفسار المقدم إليها بشأن هذه الواقعة.

٦. واقعة قصف مبنى الشركة اليمنية لتحلية المياه التابعة لمجموعة هائل سعيد انعم في

مدينة المخا محافظة تعز:

تتلخص الواقعة في أنه بتاريخ ٢٠١٦/١١/٣م تعرض مبنى الإدارة القديمة لشركة تحلية المياه التابعة لمجموعة شركات هائل سعيد أنعم في مدينة المخا محافظة تعز لقصف صاروخي مما أدى إلى هدم المبنى ومقتل (٢) وإصابة (١٥) آخرين من العاملين في الشركة.

أسماء الضحايا

| م | الاسم | العمر | المهنة | حالة الضحية |
|---|--------------------------|--------|--------------------|--------------|
| ١ | رياض توفيق مجاهد عثمان | ٣٤ عام | مقاول محطة التحلية | متوفي |
| ٢ | عبده محمد يحيى | ٣٦ عام | مقاول محطة التحلية | متوفي |
| ٣ | سامي احمد محمد صالح | ٣٥ عام | عامل محطة التحلية | إصابة بليغة |
| ٤ | محمد يحيى محمد المساوي | ٣٠ عام | عامل محطة التحلية | إصابة بليغة |
| ٥ | مروان علي صالح علي حتروش | ٣١ عام | عامل محطة التحلية | إصابة بليغة |
| ٦ | وهدان نبيل طاهر العريقي | ٣١ عام | عامل محطة التحلية | إصابة متوسطة |

| | | | | |
|----|-----------------------------|--------|-------------------|-----------------------------------|
| ٧ | مفيد عبدالرحمن علي الشميري | ٣٩ عام | عامل محطة التحلية | شبكة العين متوسطة |
| ٨ | عبدالله احمد عبدالرب الدخين | ٣٤ عام | عامل محطة التحلية | شبكة العين متوسطة |
| ٩ | رفيق عبدالله حسن فاضل | ٣٢ عام | عامل محطة التحلية | شبكة العين متوسطة |
| ١٠ | مختار احمد محمد جريب | ٣٥ عام | عامل محطة التحلية | شظايا بالراس وطبلة الأذن المتوسطة |
| ١١ | معاذ يحيى محمد عوض | ٣٣ عام | عامل محطة التحلية | شظايا بالراس وطبلة الأذن متوسطة |
| ١٢ | إسلام احمد سالم افندي | ٢٥ عام | عامل محطة التحلية | شظايا بالراس وطبلة الأذن متوسطة |
| ١٣ | منور عبدالواحد يوسف | ٦٠ عام | عامل محطة التحلية | شظايا بالراس وطبلة الأذن متوسطة |
| ١٤ | سلام احمد عبده شاذلي | ٣٢ عام | عامل محطة التحلية | شظايا بالراس وطبلة الأذن متوسطة |
| ١٥ | طارق محمد صالح السيد | ٣٤ عام | عامل محطة التحلية | شظايا بالراس وطبلة الأذن متوسطة |
| ١٦ | شافعي عبدالرحمن عبدالولي | ٢٨ عام | عامل محطة التحلية | شظايا بالراس وطبلة الأذن متوسطة |
| ١٧ | نشوان محمد عبدالله | ٣٩ عام | عامل محطة التحلية | شظايا بالراس وطبلة الأذن متوسطة |

وقد ورد في شهادة الشهود، وإفادات الجرحى الذين تم الاستماع إلى أقوالهم من قبل فريق اللجنة المكلف بالنزول إلى مكان الواقعة ومنهم (ت. ج. ع. ح)، (٥. ح. ع. س) و (ع. ف. م. ع)، بأنه في حوالي الساعة ٩:٣٠ من صباح يوم الخميس الموافق ٢٠١٦/١١/٣م كان هناك تحليق للطيران في أجواء مدينة المخا، وأثناء ذلك سقط صاروخ على مبنى شركة تحلية المياه أدى إلى إصابة مبنى الإدارة القديمة في وقت الدوام الرسمي للموظفين، وتسبب في مقتل اثنين من الموظفين وجرح (١٥) آخرين تم اسعافهم من قبل الأهالي في عيادة الدكتور (أ.ج)، ثم تم نقلهم إلى مستشفى الأمل الجديد، ومستشفى ٢٢ مايو، كما أفادوا بتواجد ثكنة عسكرية يتمركز فيها مجموعة من مسلحي ميلشيا الحوثي وقوات صالح، وعدد من الآليات العسكرية بجانب الشركة، إضافة إلى منصة إطلاق صواريخ كاتيوشا تم نصبها في جوار المبنى.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود، وإفادات ذوي الضحايا وجيرانهم، وما احتوته التقارير الطبية والوثائق والمحررات المرفقة بملف القضية، فقد ثبت لدى اللجنة أن هناك مسؤولية مشتركة تقع على عاتق أطراف النزاع يتحمل جزء منها الطيران التابع لقوات تحالف دعم الشرعية في اليمن وقوات الجيش اليمني من جهة، وذلك لكونها هي المسؤول المباشر عن قصفها لمنشأة

مدنية يعمل فيها العشرات من الموظفين المدنيين أثناء الدوام الرسمي، وهو ما ترتب عليه مقتل وإصابة العديد منهم، كما تتحمل ميلشيا الحوثي وقوات صالح المسؤولية الجنائية وذلك لثبوت قيامها بالتمركز جوار المنشآت المدنية وتسببها في استهداف هذه المباني وتعريض العاملين فيها للخطر، مع العلم أن اللجنة لم تتلقى الرد من قبل قيادة قوات التحالف/ الفريق المشترك لتقييم الحوادث عن الاستفسار المقدم إليها بشأن هذه الواقعة.

٧. واقعة قصف عرس أسرة محمد علي البسيس في منطقة واحجة مديرية نوباب بمحافظة

تعز :

تتلخص الواقعة في أنه في حوالي الساعة ١٠:٠٠ صباحاً بتاريخ ٢٣ / ٩ / ٢٠١٥م، تم قصف خيمتين عرس لأسرة محمد علي سعيد البسيس في قرية واحجة مديرية نوباب بمحافظة تعز بغارة جوية نتج عنها مقتل (٢٥) شخص، وإصابة (٥) آخرين ممن كانوا متواجدين في حفل الزواج داخل الخيمتين.

أسماء القتلى

| م | الاسم | العمر |
|----|------------------------|--------|
| ١ | رياض امين عبدالله عمره | ٢٢ سنة |
| ٢ | علي عبدالله عسيري | ١٥ سنة |
| ٣ | داؤود سعيد درويش | ٥٥ سنة |
| ٤ | عفاف عوض علي سعيد | |
| ٥ | صالح عوض علي سعيد | |
| ٦ | عبدالله محمد علي | ١٢ سنة |
| ٧ | خميسة علي سعيد حكمي | ٢٥ سنة |
| ٨ | فطيمة علي سعيد حكمي | ٣٥ سنة |
| ٩ | اميرة علي سعيد بسيس | ٣٠ سنة |
| ١٠ | احمد حسين سعيد | ٩ سنة |
| ١١ | سنية حسين سعيد | ١١ سنة |
| ١٢ | ابراهيم حسين سعيد | ٧ سنة |

| | | |
|----|-------------------------|----------|
| ١٣ | نزري حسين سعيد | ٥ سنة |
| ١٤ | سعيده حسين سعيد | سنة ونصف |
| ١٥ | انيسه علي سعيد حكمي | ٢٠ سنة |
| ١٦ | سعيد حكمي | ٣ سنة |
| ١٧ | عبدالله علي غيبوق | ٢٥ سنة |
| ١٨ | دولة محمد علي غيبوق | ٢٥ سنة |
| ١٩ | محسن عطروش علي سعيد | ١٢ سنة |
| ٢٠ | سعيد مهيبوب علي سعيد | ١١ سنة |
| ٢١ | فاطمة سالم محمد خيشي | ١٦ سنة |
| ٢٢ | حميده احمد سعيد عواض | ١٦ سنة |
| ٢٣ | فاطمة علي يحيى احمد علي | ٢٠ سنة |
| ٢٤ | ميراث العمر بن منصور | ١٥ سنة |
| ٢٥ | تودد امين عبدالله عوض | ١٣ سنة |

أسماء الجرحى

| م | الاسم | العمر |
|---|------------------------|--------|
| ١ | محمد علي عوض عبده عواض | |
| ٢ | جميلة صالح عواض | ٤٠ سنة |
| ٣ | شهد عبدالله امين عواض | ١٢ سنة |
| ٤ | عليا علي سعيد مكّي | ٤٠ سنة |
| ٥ | ماجدة محمد علي سعيد | ٢٥ سنة |

وقد ورد في أقوال شهود الواقعة وذوي الضحايا والجرحى الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم (م.ع.س.ب)، و(ه.س.م)، و(م.ع.س.ب)، أنه في حوالي الساعة ١٠:٠٠ من صباح يوم ٢٣/٩/٢٠١٥م، وأثناء

مشاركة عدد من أهالي قرية واحجة في عرس محمد علي سعيد البسيس، وهو من أبناء القرية، كان هناك تحليق في الجو لطائرة تابعة لقوات التحالف، ثم قامت الطائرة بإطلاق صاروخين أحدهما استهدف الخيمة الأولى التي لم يكن يتواجد فيها سوى شخصين قتلا نتيجة لذلك، فيما استهدف الصاروخ الثاني الخيمة الثانية مما أدى إلى مقتل (٢٣) شخص وإصابة (٥) آخرين بينهم نساء وأطفال، كما أنه ومن خلال إفادة الشهود ومعاينة فريق النزول المكلف من قبل اللجنة لمكان الواقعة، تبين أن المنطقة التي تم استهدافها لم يكن فيها أي ثكنات عسكرية، ولا يتواجد فيها أي مسلحين، وأن بقايا الصاروخين الذين تم استخدامهما في القصف، التي تم جمعها من قبل فريق اللجنة المكلف بالنزول، تؤكد أن الصاروخين أنها صواريخ جو أرض تم إطلاقهما من قبل إحدى الطائرات التابعة لقوات تحالف دعم الشرعية في اليمن باعتباره المسيطر الوحيد على أجواء الجمهورية اليمنية في هذه الفترة.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود، وأقوال الجرحى، وما احتوته التقارير الطبية والوثائق والمحركات المرفقة بملف القضية، وما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل فريق النزول المكلف بالتحقيق في الواقعة من قبل اللجنة، فقد ثبت لدى اللجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي الطائرات التابعة لقوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، مع العلم أن اللجنة لم تتلقى الرد من قبل قيادة قوات التحالف/الفريق المشترك لتقييم الحوادث عن الاستفسار المقدم إليها بشأن هذه الواقعة.

ثانياً: تجنيد الأطفال

يعد تجنيد الأطفال من الانتهاكات الجسيمة التي تحظرها التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية المعنية بحماية الأطفال، وعلى وجه الخصوص «اتفاقية حقوق الطفل» و «البرتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل» والذي يحظر استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة وتجنيدهم، المصادق عليهما من قبل الجمهورية اليمنية، وأحكام البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف بالإضافة إلى «قانون حقوق الطفل اليمني» المتواءم مع هذه الاتفاقيات. ولخطورة هذا النوع من الانتهاكات فقد اهتمت اللجنة بالرصد والتوثيق والتحقيق في كافة الادعاءات المتعلقة بتجنيد الأطفال لاسيما مع توافر الكثير من صور استخدام الأطفال أثناء النزاع المسلح الجاري حالياً في اليمن سواء بالمشاركة المباشرة في القتال أو في تقديم العون للمقاتلين، مما تسبب في تعريض أولئك الأطفال للخطر، وفي هذا الجانب رصدت اللجنة (١٧٦) حالة ادعاء بتجنيد الأطفال ما دون سن ١٥ سنة، تم التحقيق في (١٤١) حالة منها. وفيما يلي بعض النماذج من الحالات التي حققت اللجنة فيها.

١ - تجنيد الطفل (١.ص.١) - العمر ١٤ عام - جبل الشرق - محافظة نمار:

تتلخص الواقعة بحسب إفادة (ع.ع.م.د)، وهو من أقارب الطفل، بأنه تم تجنيد الطفل (أ.ص.أ) البالغ من العمر ١٤ سنة من قبل ميليشيا الحوثي، وقاموا بإغرائه بالانضمام إلى أحد مراكزهم الموجود في إحدى قرى المديرية، وإفهام الطفل وإقناع أسرته بأنه سيحظى بدورات ثقافية، وسيمنح راتب شهري. لكن بعد التحاقه بالمركز ومكوته فيه عدة أيام، تم نقله إلى أحد المعسكرات في صنعاء. وبعدها تم الدفع به إلى إحدى جبهات القتال بدون علم أسرته التي انقطعت عنها أخباره ولم تعد تعلم أين هو موجود حالياً.

وجاء بأقوال الشاهدان (ف.م.ص.د)، و(ن.ع.ح.١) أن الطفل (١.ص.١)، وهو من أبناء قريتهم، كان يدرس في الصف السابع الابتدائي، ولا يتجاوز عمره ١٤ سنة، تم أخذه من قبل ميليشيا الحوثي، وبالتحديد من قبل المدعو أبو عبدالله، بحجة حضور دورة ثقافية في مركز المديرية على أن لا يتم نقله إلى أي مكان خارج المديرية، كما اشترطت ذلك أسرته، ومع ذلك تم نقله بدون موافقة أسرته إلى معسكرات التدريب، كما هو حال باقي الأطفال الذين ينضمون إلى جماعة الحوثي. وحتى الآن لم يتم إعادة الطفل ولا إبلاغ أسرته بمكان وجوده أو الجبهة التي يحارب فيها عدى الأخبار التي تصل إليهم من بعض المنتميين إلى جماعة الحوثي والتي تفيد بأن الطفل تم أخذه للقتال على الحدود.

٢ - تجنيد الطفل (ح.ي.ي.ف) - العمر ١٥ عام - محافظة نمار:

تتلخص هذه الواقعة، بحسب إفادة والد الضحية، بأنه تم تجنيد ولده في مارس ٢٠١٥م من قبل ميليشيات الحوثي بعد أن تم اقناعه بمنحه راتب شهري، وبقائه في المنطقة، وعدم نقله إلى أي مكان، لكن بعد عدة أيام من تجنيده، تم نقله إلى معسكر خارج المنطقة. وبعدها لم يعد والده يعلم إلى أين تم نقله، ومن ثم الزج به في الحروب دون رضاه أو رضا والديه. وبعد عدة أشهر تم إبلاغه بأن ابنه قتل في الحرب.

وقد أكدت أقوال الشهود (ع.ح.١)، و(م.ح.ع.س) بأن الطفل (ح.ي.ي.ف)، عمره (١٥) عاماً، من أبناء قريتهم، قد تم أخذه من قبل ميليشيا الحوثي وتجنيدته والزج به في الحرب، وأنه قتل في البقيع، وتم اشعار أهله بذلك من قبل ميليشيا الحوثي، ولم يتم تسلم جثته إلى أسرته حتى الآن، كما أفادوا بأن ميليشيا الحوثي جندت الكثير من أطفال قريتهم وأن الكثير منهم قتلوا.

٣ - تجنيد الطفل (ع.ع.م.ع) - ١٥ سنة:

وتتلخص الواقعة، بحسب إفادة الضحية نفسه الذي تم الاستماع إلى أقواله من قبل اللجنة، وبحسب ما أكد عليه الشهود (د.ج.ع)، و(م.ص.ع.ج)، بأنه يسكن في حي الزراعة بمديرية التحرير بأمانة العاصمة، وأن المشرف التابع للحوثيين في شارع الزراعة أبلغه بأنه إذا انضم إليهم سوف يتم منحه راتب شهري وبندقية كلاشنكوف. وبعد اقتناعه طلب منه المشرف الذهاب إلى جامع الكبسي، وهناك حضر طقم عسكري وأخذه

هو و١٢ آخرين، معظمهم من الأطفال، إلى مديرية صرواح بمحافظة مارب، وكانت المواجهات تدور في ذلك الوقت في جبهة الإشراف غربي مأرب، وهناك استقبلهم القيادي الحوثي أبو حيدر الشريف. وتم منحه قطعة سلاح، وتوزيعه على مزرعة الرويشان التي تبعد عن مدينة مارب ٤ كيلو متر، وهناك تم الزحف عليهم من قبل الجيش الوطني، وتم أسره، واستمر في الأسر لمدة عام، ثم بعدها تم تسليمه من قبل الجيش الوطني إلى أسرته.

٤- تجنيد الطفل (ف.ع.م.ج) - ١٤ عام:

تتلخص الواقعة، بحسب ما ورد في إفادة الضحية نفسه وما أكدت عليه أقوال الشهود (د.ج.ع)، و(م.ص.ع)، أنه من أبناء مديرية خولان محافظة صنعاء، وأنه أثناء زيارته إلى المدرسة التقى بأحد عناصر جماعة الحوثي، ويدعى نايف محمد الجرف، والذي أبلغه أنه إذا انضم إلى جماعة الحوثي سيتم منحه الشهادة الدراسية، وراتب شهري، وتسليمه قطعة سلاح، وأن نتائجه في الدراسة ستكون مضمونة، لأن أي شخص ينضم إلى جماعة الحوثي ويتجند معهم سيتم منحه شهادات مدرسية بدون دراسة، وأفاد الضحية أنه بعد موافقته على ذلك، تم أخذه إلى مديرية صرواح بمحافظة مارب، ومن هناك تم نقله إلى أحد المعسكرات في مدينة صنعاء، وتم إخضاعه لدورة عسكرية لمدة (١٥) يوم، تدرب فيها على استخدام الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، وبعدها تم إعادته إلى جبهة صرواح، وهناك تم أسره من قبل قوات الجيش، واستمر في الأسر لعدة أشهر، وبعدها تم إطلاق سراحه وتسليمه لأهله في مدينة مأرب في يوم ٢٠/١١/٢٠١٦م بمناسبة يوم الطفولة العالمي.

٥- تجنيد الطفل (ا.ص.ح) - عمره ١٤ سنة:

تتلخص الواقعة، بحسب ما جاء في إفادة (ع.ع.م.و)، وهو من أقارب الضحية، بأنه تم تجنيد الطفل (أ.ص.ح)، من قبل جماعة الحوثي بواسطة عبدالله اللاحجي، مسؤول التجنيد بالمديرية، ونقله إلى معسكرهم في قرية عامد بني اسعد شمال مديرية جبل الشرق، ثم إلى صنعاء. ومن ذلك الوقت لم يعلم في أي جبهة يقاتل حالياً، شأنه شأن العديد من أطفال المديرية الذين يعودون أغلبهم قتلى.

وورد في شهادة الشهود (ف.ع.م.ص.و)، و(ن.ع.ح.ب)، ما مفاده أن جماعة الحوثي انشأت عدة معسكرات تدريبية في مديرية جبل الشرق محافظة ذمار، وأفادوا بأن أغلب من التحقوا بتلك المعسكرات هم من أطفال محافظة ريمة وذمار، وأن الضحية الطفل (ا.ص.ح)، وطفل آخر يدعى (ا.م.ه)، يدرسان في الصف السابع، ولا يتجاوز عمرهما ١٥ سنة، وتم أخذهما من قبل المدعو عبدالله اللاحجي لحضور دورة ثقافية في مركز المديرية، على ألا يتم نقلهم إلى أي مكان خارج المديرية، كما اشترطوا عليه أهاليهم، لكنه قام بنقلهم إلى معسكرات تدريبية خارج المحافظة، ومن ثم تم توزيعهم على جبهات القتال، كحال من ينضمون للجماعة، وأبلغتهم جماعة الحوثي أنهم يقاتلون على الحدود.

٦- تجنيد الطفل (م. ع. س.) - ١٥ سنة - محافظة صعدة:

تتلخص هذه الواقعة، بحسب ما ورد في إفادة الضحية، وما جاء في أقوال الشهود (ع.ش.م)، و(ج.ص.ع)، أنه في شهر فبراير ٢٠١٦م، بمنطقة خولان مديرية ساقين، كان يوجد مركز اسمه مركز سبيل الله تابع لمليشيا الحوثي، يتم فيه عرض محاضرات لحسين بدر الدين الحوثي وعبدالملك الحوثي، وعرض بعض المقاطع لعمليات يقوم بها المجاهدين التابعين لمليشيا الحوثي ضد الكفار، وأنه عندما كان يحضر إلى المركز، ومن خلال لقائه بعناصر من مليشيا الحوثي، تم إقناعه بالانضمام إلى ما يسمى بالمجاهدين، وأنه أثناء تواجده هو وزميله بالملاعب المجانب للمركز، حضر إليهم شخص يدعى أبو حرب، وهو مشرف الحوثيين في المنطقة، وأخذهم إلى مدينة صعدة. وفي اليوم التالي، تم نقلهم إلى محافظة الجوف مديرية خب الشعف، وهناك تم تدريبهم لمدة شهر في أحد المعسكرات على استخدام الأسلحة كالكلاشنكوف والآر بي جي والرشاشات الثقيلة، ومن ثم تم نقلهم إلى منطقة الخنجر التي تعرف بمواجهات بين الجيش وعناصر الحوثي، وفيها قتل من كانوا مع الطفل، فيما أصيب هو، وتم أسره من قبل قوات الجيش الوطني، حيث قاموا بعلاجه، وتسليمه إلى أفراد أسرته في اليوم العالمي للطفولة بتاريخ ٢٠/١١/٢٠١٦م في مدينة مأرب.

النتيجة

خلصت اللجنة، من خلال التحقيقات التي أجرتها في الوقائع المذكورة أعلاه وفي غيرها من الوقائع المتعلقة بتجنيد الأطفال في اليمن، إلى استمرار مليشيا الحوثي، وبشكل منفرد عن باقي الأطراف، في انتهاك حقوق الأطفال في اليمن وتجنيدهم والزج بهم في جبهات القتال، وعدم التزامها بالتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، وهو ما يستدعي ضرورة الوقوف بحزم أمام مرتكبي هذا الانتهاك، واتخاذ كافة التدابير التي تكفل حماية الأطفال، والحد من الانتهاكات التي يتعرضون إليها، لاسيما الانتهاكات المتعلقة بتجنيدهم والزج بهم في النزاعات المسلحة.

ثالثاً: زراعة الألغام

تعتبر زراعة وصناعة وتخزين الألغام الفردية من الانتهاكات المجرّمة في القانون الدولي الإنساني والمواثيق المرتبطة بها، ومنها «اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد»، والمصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية في العام ١٩٩٨م. وقد أدرجت اللجنة جريمة زرع الألغام ضمن قوائم الانتهاكات التي تعمل على رصدها والتحقيق فيها. ورصدت اللجنة عدد (٣٦٢) حالة ادعاء بزراعة الغام فردية، نتج عنها سقوط (١٣٨) قتيلاً، بينهم (١٠١) رجلاً، و(٥) امرأة، و(٣٢) طفلاً، إضافة إلى (٢٢٤) مصاباً، من بينهم (١٦٨) رجلاً، و(١٩) امرأة، و(٣٧) طفلاً. وقد أنهت اللجنة التحقيق في (٢١١) حالة ادعاء بزراعة الألغام. وفيما يلي بعض النماذج التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

١ - واقعة أسرة صالح القطيش - مأرب:

تتلخص الواقعة بحسب إفادة رب الأسرة صالح مصلح طيفي القطيش، وأقوال الشهود (ن.ص.م)، و(ن.م.أ)، الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، بأن أسرة صالح القطيش تسكن بالقرب من مدينة مأرب منطقة الاشراف، وأنه عند دخول ميلشيا الحوثي إلى المنطقة نزح أبناء هذه المنطقة من منازلهم إلى مناطق أخرى، واستمروا في النزوح لفترة حتى تم تحريرها من قبل الجيش الوطني، وعندها سارعت أسرة القطيش إلى العودة إلى منزلها، وعند دخول أفراد الأسرة إلى المنزل، وقيامهم بتفقدته، انفجر فيهم لغم أرضي تم وضعه داخل أحد الغرف مما أدى إلى مقتل منيف مصلح القطيش وصالحه صالح القطيش وليقة صالح القطيش، وأصيبت الطفلة هند بإصابات بليغة.

وقد أفاد خبير نزع الألغام (ع.أ.هـ)، يعمل في الشعبة الهندسية التابعة للمنطقة العسكرية الثالثة، بأنه بعد تحرير منطقة الاشراف، قام عناصر الشعبة بنزع مئات الألغام من المنطقة، وتم إبلاغهم بانفجار لغم في منزل القطيش، وعند ذهابهم للمعاينة، وجدوا شظايا اللغم من نفس نوعية شظايا الألغام التي تقوم بزراعتها ميليشيا الحوثي وقوات صالح، والتي كانت مسيطرة على المنطقة قبل انسحابها.

٢ - الضحية عبد الرزاق نبيل هارب علي غالب:

- تتلخص هذه الواقعة، بحسب إفادة الضحية، وما ورد في شهادة الشهود، وهم (ر.ع.ف)، و(م.ع.ف)، بأنه في تمام الساعة ٨:٠٠ مساء بتاريخ ٢٣/٩/٢٠١٦م، عند عودته إلى منزله في منطقة كرش مديرية القبطية محافظة لحج، وأثناء مروره بالطريق، انفجر فيه لغم أرضي في مدخل الطريق المؤدي لقريه الجريية من الجهة الجنوبية، وأفادوا بأن ميلشيا الحوثي وقوات صالح هي التي قامت بتلغيم معظم الطرق في المنطقة التي كانت تقع تحت سيطرتها عند حصول هذا الانتهاك.

وأفادوا أنه تم إسعاف الضحية إلى أحد المنازل، والاتصال بمسؤول ميلشيا الحوثي من أجل السماح لهم بإسعاف الضحية كونه ممنوع على الأهالي الحركة ليلا، وبعد أن تم السماح لهم قاموا بإسعافه إلى أحد المستشفيات، حيث تم بتر قدمه اليمنى، كما تسبب اللغم في تمزيق أنسجة اليد اليسرى، وإصابة الضحية بالعديد من الشظايا، وفقا للتقارير الطبية المرفقة بملف القضية.

٣ - الضحية عوض مارش أحمد هزاع:

تتلخص هذه الواقعة، بحسب إفادة الضحية وأقوال الشهود (ح.ع.أ)، و(م.ص.غ)، بأنه عندما كان الضحية يعمل في نزع الألغام التي تم زرعها من قبل ميلشيا الحوثي وقوات صالح في منطقة حريب جنوب محافظة مأرب مع عدد من الأشخاص الآخرين المكلفين بنزع الألغام، انفجر فيه لغم أرضي تسبب في بتر رجله اليسرى، وتم إسعافه إلى مستشفى هيئة مأرب، ومكث في المستشفى أكثر من أسبوعين، وبعدها غادر المستشفى وهو حاليا معاق، ولا يزال يتلقى بعض العلاجات بسبب الشظايا التي أصابت عدة أجزاء من

جسمه بحسب ما هو ثابت في التقارير الطبية المرفقة بملف القضية.

٤- الضحية وليد احمد ناصر:

تتلخص هذه الواقعة بحسب أقوال الضحية وليد احمد ناصر عزيز ٢١ سنة، الذي كان يعمل سابقا في معمل ألينيوم ، وبحسب إفادة الشهود (أ.أص)، و(ع.ي.خ)، الذين تم الاستماع إلى أقوالهم من قبل اللجنة، بأنه في يوم ١٢/٦/٢٠١٦م في الساعة ١٠:٠٠ صباحا. وأثناء مرور ثلاثة من أصدقائه من وادي غول عامر بمديرية الزاهر انفجر لغم فردي، تسبب في بتر ساق الضحية، وتطايرت منه شظايا، وصلت إلى أصدقاءه، حيث تم بعد ذلك إسعافه بداية الى مستوصف بمنطقة آل برمان مديرية الزاهر، ومن ثم إلى مستشفى أطباء بلا حدود في عدن حيث تم بتر قدم الضحية من منتصف الفخذ، حسب ما هو ثابت في التقارير الطبية المرفقة ملف القضية.

وقد أفاد الضحية والشهود أن ميلشيا الحوثي وقوات صالح هم من قام بزراعة الألغام في الوادي الذي انفجر فيه اللغم عندما كان تحت سيطرتهم، وأنه سبق وأن انفجر لغميين قبل ذلك في نفس الوادي تسببا في مقتل محمد شيخ سالم واصابة عمر سالم صالح عبد القوي.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الوقائع المذكورة أعلاه وفي غيرها من الوقائع المتعلقة بزراعة الألغام الفردية، تبين للجنة بأن المسؤول عن هذه الانتهاكات هي ميلشيا الحوثي وقوات صالح التي تنفرد بممارسة هذا النوع من الانتهاك عن باقي الأطراف الأخرى المشتركة في النزاع المسلح في اليمن وتمارسه بمنهجية في كافة المواقع العسكرية التي تسيطر عليها والمناطق والطرق التي تنسحب منها، كما تبين للجنة من خلال العديد من الأدلة وما تضمنته إفادات خبراء نزع الألغام الذي تم سماع إفاداتهم من قبل اللجنة في العديد من المناطق بأن ميلشيا الحوثي تقوم بتصنيع الألغام الفردية بخبرات محلية، وفي مصانع أنشأتها ميلشيا الحوثي وقوات صالح مستخدمة معدات ومقرات الجيش في المناطق التي سيطرت عليها، وتقوم بتوزيع هذه الألغام وتخزينها في كافة المناطق مخالفة بذلك للاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل اليمن والتي تحظر صناعة وتخزين واستخدام هذا النوع من الألغام.

رابعا: الاعتداء على الأعيان الثقافية:

أولت اللجنة اهتماما كبيرا برصد وتوثيق الانتهاكات التي تطال الأعيان الثقافية المتمثلة بالآثار التاريخية والممتلكات الثقافية النفيسة التي تشكل مخزون تاريخي لتراث الشعب اليمني. ويعد الاعتداء أو الإضرار بها جريمة، وفقا للتشريعات الوطنية، ومخالفة جسيمة للاتفاقيات الدولية، ومنها اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لعام ١٩٥٤م، المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، فضلا عن مخالفة ذلك لأحكام المادة (١٦) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقية جنيف والخاص بالنزاع المسلح

الغير دولي، والذي حظر ارتكاب أي أعمال عدائية ضد الآثار التاريخية والأعمال الفنية التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب.

وفي هذا الإطار فقد قامت اللجنة برصد وتوثيق عدد (١٠) حالة ادعاء بالاعتداء والإضرار بأعيان وممتلكات ثقافية وتاريخية في عدد من المناطق منها عدن وتعز ومأرب وحجة والبيضاء والجوف والمحويت، تم التحقيق في (٧) وقائع، (٥) منها ثبتت المسؤولية فيها على ميليشيا الحوثي وقوات صالح، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش الوطني التابع للحكومة وطيران التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن عن حالتين. وفيما يلي نماذج للوقائع التي أنهت اللجنة التحقيق فيها.

ميليشيا الحوثي وقوات صالح

١- واقعة قصف وتدمير المتحف الوطني في تعز:

يعتبر المتحف الوطني في تعز أحد أهم المتاحف الوطنية الرئيسية في اليمن، حيث يحوي العديد من الآثار والمقتنيات التاريخية بما فيها الكتب والتحف والملابس والمنقوشات والمجسمات لعدد من الدول اليمنية القديمة قبل وبعد الإسلام، كما أن مبنى المتحف نفسه يزيد عمره عن ١٥٠ عام، حيث كان في البداية أحد المستشفيات للدولة العثمانية، ثم استخدمه الإمام يحيى حميد الدين قصراً للأسرة الحاكمة، ومن ثم حوله الإمام أحمد إلى مقر لحكمه، وفيه يتم استقبال الوفود. وبعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م تم تحويله إلى متحف وطني تابع لوزارة الثقافة والسياحة يستقبل الزوار والسياح، وهو مكون من مبنيين كل مبنى مكون من (٣) أدوار. وقد تم ترميمه خلال السنوات الأخيرة عبر المنظمات الدولية المهتمة بالتراث والتاريخ. ويتكون المتحف من عدد من الأقسام المرتبة حسب نوع وتاريخ المحتويات الفنية والرسوم والصور والكتب والأسلحة العسكرية القديمة والملابس والأزياء المختلفة.

وتتلخص الواقعة في أنه في تمام الساعة ١٠:٠٠ من مساء يوم السبت بتاريخ ٣٠/١/٢٠١٦م، تم قصف مبنى المتحف الوطني بمنطقة العرضي مديرية القاهرة المجاور لميدان الشهداء بعدد من قذائف الهاون وقذائف المدفعية مما أدى إلى تدمير المبنى المسمى قصر البدر تدميراً كاملاً، وتشقق جدران المبنى الآخر الداخلية والخارجية، كما أدى القصف إلى احتراق محتويات المتحف التاريخية من الكتب والمطبوعات والتحف والمجسمات والصور والأزياء والتي تعود لعدد من المراحل التاريخية للدويلات اليمنية القديمة.

وقد تم تكليف فريق من قبل اللجنة للنزول إلى مكان الواقعة للمعاينة وسماع أقوال الشهود، والرفع إلى اللجنة بالنتيجة. ومن خلال المعاينة، وما ورد في شهادة الشهود، ومنهم (خ.ع.ا)، و(ع.ا.ع)، و(خ.ا)، و(ف.س.ا)، تبين أنه تم قصف المتحف الوطني في تعز في يوم ٣٠/١/٢٠١٦م بعدد كبير من القذائف من مختلف أنواع الأسلحة وأن القصف كان يتم حسب ما أفاد به شهود العيان من أبناء المنطقة من قبل ميليشيا الحوثي وقوات صالح المتمركزة في تبه السلال وحارة قريش والمكلكل في منطقة صالة، كما تبين للجنة أن القصف استمر من الساعة ١٠:٠٠ مساءً وحتى الساعة ٣:٠٠ من فجر اليوم الثاني، وأنه بسبب استمرار القصف

تعذر على المواطنين وعلى الجهات الرسمية القيام بإطفاء الحريق أو حتى محاولة منعه من الامتداد إلى باقي المقتنيات، كما أفاد الشهود أن هذا القصف لم يكن الأول، حيث أن ميلشيا الحوثي وقوات صالح سبق أن قامت بقصف المتحف منذ نهاية شهر أغسطس ٢٠١٥م بعد أن تم تحرير المنطقة التي يقع فيها المتحف والسيطرة عليها من قبل قوات الجيش، كما أفاد الشهود بأن المتحف لم يكن فيه أي ثكنات عسكرية أو يتواجد فيه أي عناصر مسلحة.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود، وما تضمنه محضر المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول، بالإضافة إلى ما تحكيه الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو المرفقة بملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن قصف المتحف الوطني في محافظة تعز وتدميره وإحراق محتوياته هي ميلشيا الحوثي وقوات صالح المتمركزة في حارة قريش والمككل التي تقع ضمن مديرية صالة.

٢- الاعتداء على مدينة براقش التاريخية:

تعد مدينة براقش التاريخية من أقدم الأعيان الثقافية التاريخية في اليمن، حيث يتجاوز عمرها آلاف السنين. فقد عرفت بالنقوش القديمة بخط المسند باسم (يثل). وكانت العاصمة الدينية لدولة معين اليمنية ١٠٠٠ سنة قبل الميلاد. وبداخل المدينة يوجد معبد (نكرج) الخاص بالنبلاء في دولة معين، إضافة إلى معبد آخر أصغر كان يقيم العامة فيه طقوس العبادة. وقد ورد اسم هذه المدينة من ضمن المدن التي نزلها القائد الروماني اليوس غالوس خلال حملته العسكرية على اليمن بين العامين ٢٤ و ٢٥ قبل الميلاد. والمدينة بكاملها محاطة بسور مرتفع يتضمن أكثر من (٩٧) برج ارتفاع كل منها يتجاوز (١٥) مترا. وقد تم ترميم المدينة عدة مرات كان آخرها الترميم الذي جرى لبعض معالم المدينة خلال العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤م بتمويل من وزارة الخارجية الإيطالية، وبإشراف معهد الأبحاث الإيطالية للدراسات الشرقية والأفريقية. والمدينة تتبع -وفق التقسيم الإداري الحالي- مديرية مجزر محافظة مأرب.

وتتلخص الواقعة بحسب التقرير المرفوع من فريق اللجنة الذي قام بالنزول إلى المدينة ومعاينة الأضرار والاستحداث التي تمت فيها. وبحسب ما جاء في أقوال الشهود الذين استمعت لهم اللجنة، ومن بينهم: (ي.ع.ح)، و(ن.ش.ر)، و(م.ح.ر)، و(أ.ع.ش)، و(ف.م.ع.ح)، والذي أفادوا بأن ميلشيا الحوثي وقوات صالح، منذ سيطرتها على المنطقة في بداية العام ٢٠١٤م، قامت بتحويل المدينة إلى ثكنة عسكرية تحتوي على عدد من الدبابات والمدرعات وعدد من الآليات والأسلحة، كما تمركز فيها مئات من العناصر المسلحة التابعة لميلشيا الحوثي وقوات صالح التي كانت تقوم بقصف القرى المجاورة من داخل مدينة براقش، وأن الأمر

استمر حتى شهر ابريل ٢٠١٦م، عندما سيطرت قوات الجيش الوطني على المدينة وانسحبت ميليشيا الحوثي وقوات صالح منها، كما أفادوا أن ميليشيا الحوثي وقوات صالح بقيادة مشرف الحوثيين في المديرية المدعو بدر عبدالله احمد الجرادي الشريف، والمعروف بأبي الحسين، والمدعو عبدالله صالح احمد الشريف، المعروف بأبو خالد قاموا باستحداث مقبرة ملاصقة لسور المدينة التاريخية خاصة بقتلى ميليشيا الحوثي، إضافة إلى بناء غرفتين من أحجار المعبد المتساقطة، وعمل المتارس الحربية الخاصة بالقناصين في أسوار المدينة، كما قاموا بنهب محتويات الكامب التابع للبعثة الإيطالية بقيادة ديسانو ديمجيري، وزوجته التي كانت تعمل في المدينة بتواريخ متفرقة منذ العام ١٩٨٦م، والتي غادرت المدينة آخر مرة في العام ٢٠٠٤م، وتركت محتويات الترميم في الكامب الخاص بالمدينة، والذي تم نهبه.

كما أفاد الشهود، وهم من أبناء المنطقة ومن المسؤولين عن المدينة التاريخية، أن مسلحي ميليشيا الحوثي قاموا بأخذ أربطة المعبد التي تستخدم في الترميم، وعملوا منها مظلة وسقيفة لإخفاء معداتهم العسكرية، وتغطيتها بطرايبيل كي لا يتم قصفها من قبل الطيران، وأن الغرف التي تم استحداثها في داخل المدينة لإيواء المقاتلين وبعضها لوضع المواطنين المعتقلين فيها، كما تم استحداث غرفة استخدمت لاجتماعات القيادات العسكرية مما تسبب باستهدافها في أغسطس ٢٠١٥م بغارة جوية عبارة عن صاروخ واحد سقط داخل المدينة، وأدى لتضرر معبد كرح وتساقط أحجاره، وصاروخين آخرين على المخيم خارج المدينة الذي كان يتواجد فيه أيضا الحوثيين.

وقد شاهد فريق اللجنة التغيير والاستحداث الكبير الذي تعرضت له المدينة التاريخية، من بينها غرفتين وأكياس من مادة الإسمنت في الغرف المستحدثة التي بنيت من أحجار المعبد المتساقطة، واستخدام أحجار المدينة التاريخية وأحجار المعبد بصنع متارس بمدخل مدينة براقش وأسوارها من الجهات الشرقية والغربية والشمالية، كما تم توثيق استحداث حفر عميقة لاستخدامها كخنادق تمرر من تحت الأسوار والأبراج. ووثق فريق اللجنة أيضا بقايا عدد من صناديق الذخيرة وصفائح عسكرية وخوذات وزبي عسكري وبقايا ذخائر الكلاشنكوف المنتشرة في فناء المدينة الترابي، وأغلفه ذخائر B10 وقذائف دبابت T55 وقذيفتين لمدفع هاون بدون فيوزات، كما تم توثيق آثار الجنازير الخاصة بالمدرعات على التلال المجاورة لأبراج المدينة، وهو ما يعزز ما ورد في شهادة الشهود.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود، وما تضمنه محضر المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول، بالإضافة إلى ما تحكيه الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو المرفقة بملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن الاعتداء على مدينة براقش التاريخية - محافظة مارب، والقيام بالاستحداث فيها والاضرار بالمباني التاريخية هي ميليشيا الحوثي وقوات صالح بقيادة المدعو

بدر عبدالله احمد الجرادي الشريف والمعروف بأبي الحسين، والمدعو عبدالله صالح احمد الشريف المعروف بأبو خالد.

التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن والقوات الحكومية

١ - قصف قلعة قشملة مديرية شبام كوكبان - محافظة المحويت:

تعتبر قلعة القشملة في مديرية شبام كوكبان محافظة المحويت، والتي تتربع سفح أعلى جبل في المدينة، من المعالم الاثرية التاريخية الشهيرة في اليمن، حيث اشتهرت في عهد عدد من الدول منها الدولة العثمانية والعامرية، واتخذ منها الأيوبيين حصن لهم، وكذلك اتخذ منها الإمام المطهر شرف الدين، قبل سنة ٤٠٠، مقراً لحكمه، كما يعتبر مبنى القلعة من الناحية المعمارية من الاثار التاريخية اليمنية المميزة، حيث يتوسط الحصن باب خشبي عملاق مغطى بصفائح معدنية صلبة ونقوش. ويعتلي الحصن عدد من الأبراج الحربية ومخابئ قذف السهام، ويوجد نفق من داخل الحصن ينتهي في منتصف مدينة شبام كوكبان. وتتخلص الواقعة، بحسب التقرير المرفوع من قبل فريق اللجنة المكلف بالنزول لمعاينة مكان الانتهاك، وبحسب ما ورد في شهادة الشهود الذي تم سماع شهادتهم من قبل اللجنة، ومنهم (ع. ع. س)، و (إ. ش)، و (م. ص. أ. ه)، أنه في تمام الساعة الرابعة من فجر يوم السبت ١٤ فبراير ٢٠١٦م مأسمعا صوت الطيران يطلق بصوت قوي في سماء المنطقة مخترقاً حاجز الصوت، واستمر ذلك مدة ١٠ دقائق، بعدها سمعوا صوت انفجارين علموا فيما بعد أنها لصاروخين استهدفا مبنى قلعة القشملة، وأن الفارق الزمني بين الصاروخين كان أقل من دقيقتين، وأنه من شدة الانفجاريين ظنوا أنها سقطت في منازلهم التي تبعد عن مبنى القلعة مئات الأمتار، وأن الغبار غطى المنطقة، وتطاير الزجاج والنوافذ في أرجاء المكان، وأن القصف أدى لتهدم أجزاء كبيرة من مبنى القلعة، وتضرر ٤ من المنازل المجاورة بشكل كبير، كما أفاد الشهود أن القلعة لم يعد يتم زيارتها من قبل المواطنين منذ بداية الحرب في ٢٠١٥م، لأنها أصبحت سكن لعناصر تابعة لميليشيا الحوثي وقوات صالح، وأنه لا توجد لديهم معلومات إذا كانت تلك العناصر استخدمت القلعة مخازن سلاح، وأن القصف لم ينتج عنه مقتل أو إصابة أي شخص من المدنيين، ولا يعرف إذا كان هناك قتلى او إصابات من غير المدنيين.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة وما ورد في شهادة الشهود وما تضمنه محضر المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من اللجنة، وبناء على الأسباب المبينة في ملف القضية، ثبت لدى اللجنة أن الجهة المسؤولة عن قصف قلعة قشملة في شبام كوكبان بمحافظة المحويت وتدمير جزء كبير منها هي قوات الطيران التابعة لقوات التحالف العربي، كما أن هناك مسؤولية جنائية تقع على عاتق ميليشيا الحوثي وقوات صالح باعتبارها المتسببة في هذا الانتهاك لثبوت قيامها باستخدام مبنى القلعة الاثري ككنة لإيواء واقامة عناصرها المسلحة.

خامسا: استهداف الطواقم والمنشآت الطبية

تعتبر المرافق الطبية والعيادات والمستشفيات الميدانية والعيادات المتنقلة وجميع المرافق الطبية ووحدات النقل الطبي من الأعيان التي يحظر الاعتداء عليها أو استهدافها أو الإضرار بالعاملين فيها، وفقا لنصوص القوانين والتشريعات الوطنية، وكذا نصوص وأحكام القانون الدولي الإنساني والمواد (١٢,١١,١٠,٩) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف. ومن خلال عمل اللجنة تم رصد وتوثيق عدد (١٦) حالة ادعاء بالاعتداء على الطواقم الطبية والمنشآت الصحية، أنهت اللجنة التحقيق في عدد (٨) وقائع اعتداء واستهداف للمستشفيات والمرافق الطبية. وفيما يلي نماذج للوقائع التي أنهت اللجنة التحقيق فيها.

أ) ملبشيا الحوثي وقوات صالح:

١- واقعة قصف مبنى هيئة مستشفى مأرب العام:

تتلخص الواقعة بأنه في يوم الأحد الموافق ٢٠١٦/٤/٣م تعرض مستشفى هيئة مأرب الطبي للقصف بعدد من قذائف الكاتيوشا، سقطت إحداها في فناء المستشفى بالقرب من البوابة الرئيسية مما أدى إلى قتل (٣) أشخاص أحدهم طبيب، وأصابه (١٤) آخرين معظمهم من العاملين في المستشفى.

| أسماء القتلى | |
|----------------------|---|
| الاسم | م |
| احمد اسماعيل الرحيمي | ١ |
| محمد غريب الشبواني | ٢ |
| صالح الاحمدي | ٣ |

| أسماء الجرحى | |
|--------------------|----|
| الاسم | م |
| عباس الراجحي | ١ |
| صالح مسعد الراشدي | ٢ |
| عبدالرحمن الزوعري | ٣ |
| علي حسن الراجحي | ٤ |
| منصور علي شيخ | ٥ |
| زين الله علي منيف | ٦ |
| ناجي عبدالله مثنى | ٧ |
| صالح يحس تاج الدين | ٨ |
| غالب ناجي السعدي | ٩ |
| عبدالله صالح طوحد | ١٠ |
| محمد احمد صريع | ١١ |
| عبدالله صالح جميل | ١٢ |
| صالح احمد الشبري | ١٣ |
| يحي يحي الحجاجي | ١٤ |

وقد تم النزول من قبل أعضاء اللجنة إلى مكان الواقعة، وتم معاينة المكان وتحريز بعض من بقايا المقذوف التي تم العثور عليها في مكان سقوط الصاروخ، كما تم سماع أقوال عدد من الشهود والجرحى وذوي الضحايا، إضافة إلى سماع أقوال مدير المستشفى، وعدد من الطاقم الطبي العامل في المستشفى. وقد أفاد الشهود، ومنهم (ط.ص.ا.١)، و(ص.ق.ع.١)، بأنه في يوم الأحد ٣/٤/٢٠١٦م، وقبل صلاة العصر سقطت عدد من صواريخ الكاتيوشا التي اطلقتها ميليشا الحوثيين وقوات صالح بالقرب من مبنى المستشفى، فيما سقط أحد الصواريخ في فناء المستشفى وعلى بعد أمتار من البوابة الرئيسية للمستشفى، مما أدى إلى انتشار الرعب بين المرضى والعاملين بالمستشفى، وأنه سقط نتيجة لذلك (٣) قتلى بينهم الدكتور فؤاد الرحيمي

و(١٤) جريحا، معظمهم من العاملين في المستشفى.

وقد أفاد مدير المستشفى وعدد من أفراد طاقم المستشفى بأن هذا القصف لم يكن هو الأول الذي تتعرض له المستشفى، بل إن المستشفى يتعرض دائما للقصف من قبل ميليشيا الحوثي وقوات صالح المتواجدة على أطراف مدينة مأرب من الجهة الغربية، كما أفاد أن هناك العديد من المضايقات التي يتعرض لها الطاقم الطبي التابع للمستشفى في حال مرورهم في المناطق التي تقع تحت سيطرة ميليشيا الحوثي في حالة معرفتهم أنهم يعملون في المستشفى، كما أنه تم حجز العديد من شحنات الأدوية والمعدات الخاصة بالمستشفى عند مرورها في مناطق تقع تحت سيطرة الحوثي.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود، وأقوال الجرحى، وما احتوته التقارير الطبية المرفقة، وما تضمنه محضر المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من اللجنة، تبين أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي ميليشيا الحوثي وقوات صالح المتمركزة في غرب مدينة مأرب.

٢- واقعة قصف مستشفى الثورة بتعز:

تتلخص الواقعة بانه في تاريخ ٢٦/٤/٢٠١٥م، تم قصف مستشفى الثورة العام بتعز بعدد من القذائف التي سقطت على أغلب أقسام المستشفى، وسبق ذلك خلال عام كامل قصف المستشفى بقذائف مختلفة، مما أدى لتدمير أغلب الأقسام، وتوقف المستشفى لفترات طويلة عن العمل بالإضافة إلى سقوط (٣) قتلى و (٢١) جريحا:

أسماء القتلى

| م | الاسم | العمر |
|---|-------------------|-------|
| ١ | عبدالحليم الاصبحي | ٤٧ |
| ٢ | محمد احمد صالح | ٣٣ |
| ٣ | سعيد خالد جوباني | ٥٤ |

أسماء الجرحى

| م | الاسم | العمر |
|----|--------------------------------------|-------|
| ١ | عبد الواحد الجنيد | ٤٣ |
| ٢ | سالم قائد الشميري | ٣٠ |
| ٣ | احمد عبدالرزاق | ٥٠ |
| ٤ | إبراهيم محمد الحراسي | ٤٨ |
| ٥ | عواد كامل الايوبي | ٢٥ |
| ٦ | عبد الله مرشد | ٤٥ |
| ٧ | محمد الشيباني | ٤٢ |
| ٨ | (هاجر) عاملة نظافة من الفئات المهمشة | ٤٨ |
| ٩ | نشوان عبد الجبار نعمان | ٣٣ |
| ١٠ | محمد غانم عبد القادر | ٥٣ |
| ١١ | فهمي سلطان راوح | ٣٥ |
| ١٢ | وليد محمد ثابت | ٣٠ |
| ١٣ | أسامه مصطفى قاسم | ٢١ |
| ١٤ | عارف الشرجبي | ٥٠ |
| ١٥ | عبدالله حسن | ٥٣ |
| ١٦ | فؤاد قاسم الحسامي | ٢١ |
| ١٧ | محمد سعيد فرحان | |
| ١٨ | خليل محمد صالح | ٤٢ |
| ١٩ | محمد عبده يحي | |
| ٢٠ | اسامه محمد خالد | |
| ٢١ | انو سعيد سيف احمد | ٣٠ |

وقد تم النزول من قبل أعضاء اللجنة إلى مكان الواقعة، وتم معاينة المكان وتحريز بقايا المقذوفات التي تم العثور عليها في المستشفى، كما تم سماع أقوال عدد من الشهود والجرحى وذوي الضحايا، إضافة إلى سماع أقوال مدير المستشفى وعدد من الطاقم الطبي العامل في المستشفى ومنهم (ي.س.م)، و(ف.س.ر)، و(ا.ع.م)، و(م.س.ف)، و(و.ح.س)، و(م.غ.ع.ع)، و(ا.س.س.ا)، و(خ.ع.ا)، و(ن.ع.ن)، والذي أفادوا بأن المستشفى يتعرض للقصف بشكل متواصل، وبجميع أنواع الأسلحة منها الهاونات وقذائف الدبابات، ومن العديد من الأماكن الذي يتمركز فيها ميليشيا الحوثي وقوات صالح، مما أدى إلى تضرر قسم العمليات وقسم الباطنية وقسم الرقود وسكن الكادر الطبي، وغيرها، وإصابة عدد من أفراد الكادر الطبي بسبب القصف، الأمر الذي أدى إلى إغلاق المستشفى بالكامل، كما سبق وأن تعرض مركز غسيل الكلى للقصف بقذيفه هاون، وتم قتل اثنان من المرضى أثناء خضوعهم لغسيل الكلى، وهم أحمد هاشم مقبل، وآخر يدعى أدهم، كما تعرضت طواقم المستشفى من دكاترة وممرضين ومخبريين للعديد من الإصابات بسبب القصف المستمر للمستشفى، وتعرضت سيارات الإسعاف للقصف أكثر من مرة.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود، وأقوال الجرحى، وما احتوته التقارير الطبية المرفقة، وما تضمنه محضر المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من اللجنة، تبين أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي ميليشيا الحوثي وقوات صالح المتمركزة في مناطق الحرير ومعسكر الأمن المركزي وصالة والحبان، وهي مناطق عسكريه يسيطر عليها ميليشيات الحوثي وقوات صالح.

ب) طيران التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن والقوات الحكومية:

بحسب البيانات المسلمة إلى اللجنة من قبل الفريق المشترك لتقييم الحوادث التابع لقيادة قوات التحالف العربي في الاجتماع المنعقد بين الطرفين بتاريخ ١٥/١/٢٠١٧م، فقد تضمنت تلك البيانات ما يفيد توصل الفريق المشترك لتقييم الحوادث إلى أن هناك مالا يقل عن ثلاث وقائع استهداف لمنشآت صحية تم قصفها من قبل طيران التحالف عن طريق الخطأ. وهذه الوقائع تشمل واقعة مستشفى عبس في مدينة عبس محافظة حجة، وواقعة مركز الحياة الطبي بمحافظة صعدة، وواقعة قصف مرفق شعار الطبي بمحافظة صعدة.

كما تضمنت البيانات المسلمة إلى اللجنة الإشارة إلى وجوب قيام قوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن القصف في الحالات المذكورة وجبر الضرر. واللجنة من جانبها ترى أن ما ورد في هذه البيانات يعتبر محل تقدير من قبلها، وترى ضرورة استكمال التحقيقات من جهتها في الوقائع المذكورة وغيرها من الوقائع، وذلك حرصاً منها على حماية حقوق الضحايا وتحديد ظروف ملابس كل واقعة.

سادسا: التهجير القسري

يُعد التهجير القسري للمدنيين ضمن الجرائم المعاقب عليها في التشريعات الوطنية، والمحظورة وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني، والمادة (١٧) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقية جنيف. ولخطورة هذا النوع من الانتهاكات، وارتباطه بالنزاعات المسلحة، فقد عممت اللجنة على راصديها بإعطاء الأولوية لرصد وتوثيق هذا الانتهاك في أي مكان يحدث، وذلك نظرا لخطورة أثره وإتساع أضراره، وانطلاقا من ذلك، فقد تمكنت اللجنة، من رصد وتوثيق عدد (٧٣٢) حالة ادعاء بالتهجير القسري من ضمنها عدد (٥٣٦) أسرة، تم التحقيق في عدد (٥٨٧) حالة ادعاء، وفيما يلي بعض من نماذج التحقيقات التي قامت بها اللجنة:

١ - واقعة تهجير أهالي قرية تبيشعه (بلاد الوافي) محافظة تعز:

تتلخص الواقعة، بحسب التقارير المرفوعة من قبل فريق النزول المكلف من قبل اللجنة، وبحسب ما ورد في أقوال الضحايا، وشهادة الشهود، بأنه في يوم الجمعة بتاريخ ١٦/٢/٢٠١٧م، اقتحمت عناصر مسلحة تابعة لمليشيا الحوثي وقوات صالح قرية تبيشعه مديرية جبل حبشي - محافظة تعز، وأجبروا كافة المواطنين من أهالي القرية على ترك منازلهم ومغادرة مزارعهم وممتلكاتهم، والخروج إلى خارج القرية، وتهديد من يبقى منهم عبر مكبرات الصوت بتعرضه للعقاب، ثم قاموا بعد ذلك بمداهمة عدد من المنازل، وإخراج الساكنين فيها ممن رفضوا المغادرة بالقوة بعد الاعتداء عليهم مما أثار الرعب لدى سكان القرية، واضطروهم للمغادرة إلى قرى ومناطق أخرى. أما الأشخاص الذين تبقوا في منازلهم في القرية ورفضوا الخروج، فقد تم تفجير منازلهم ومنهم غالب أحمد الحمودي، ومحمد احمد الحمودي، والذي تم تفجير منازلهم في اليوم التالي بتاريخ ١٧/٢/٢٠١٧م. وقد بلغ إجمالي عدد الأسر التي تعرضت للتهجير وقامت بمغادرة القرية أكثر من ١٠٠ أسرة بحسب الكشف المحفوظة لدى اللجنة.

٢ - واقعة التهجير القسري لأبناء قرية رمة منطقة مريس محافظة الضالع:

تتلخص الواقعة، بحسب التقارير المرفوعة من قبل فريق النزول المكلف من قبل اللجنة، وبحسب ما ورد في أقوال الضحايا، وشهادة الشهود، بأنه في تاريخ ٨/١٠/٢٠١٦م، اقتحمت عناصر مسلحة تابعة لمليشيا الحوثي وقوات صالح قرية الرمة الواقعة بمنطقة مريس محافظة الضالع، وقاموا بإجبار المواطنين في القرية على ترك منازلهم ومغادرة القرية واقتحام عدد من المنازل وتهديد من تبقى بقصف وتفجير منازلهم، مما اضطر السكان إلى مغادرة القرية خوفا على حياتهم، والانتقال إلى مدينة فعطبة ومناطق أخرى. وبلغ عدد الأسر التي غادرت القرية وتم تهجيرها قسريا حوالي ٢٦ أسرة تحتفظ اللجنة بأسمائهم في الكشوفات الموثقة لديها.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الوقائع المذكورة أعلاه، تبين مسؤولية مليشيا الحوثي وقوات صالح عن الواقعتين المشار إليهما، وثبوت قيامها بالتهجير القسري للمواطنين في الواقعتين، إضافة إلى عدد

من وقائع التهجير القسري الجماعية الأخرى، والتي يتم فيها عادة تهديد المواطنين من قبل ميليشيا الحوثي بعد سيطرتها على بعض المناطق، وإجبار أهالي القرى من المعارضين لهم، على ترك منازلهم ومزارعهم ومغادرتها إلى مناطق أخرى بالقوة والإكراه، وهو الأمر الذي يعد انتهاك صريحاً لنصوص القوانين والتشريعات الوطنية، وأحكام المواثيق والمعاهدات الدولية المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، وبحسب ما هو مبين في ملف كل قضية من القضايا المشار إليها.

سابعا: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون

الدولي لحقوق الانسان

طبقاً لما نص عليه قرار إنشاء اللجنة، تعتبر الاتفاقيات السبع الأساسية المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية وهي: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل والبرتوكولات الملحقه بها، واتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب التشريعات الوطنية المرتبطة بتلك الحقوق، هي الأساس القانوني الذي تستند إليه اللجنة فيما يتعلق بأعمال الرصد والتوثيق والتحقيق التي تقوم بها في الانتهاكات المتعلقة بقانون حقوق الإنسان. وبناء على ذلك فقد تعددت أنواع الانتهاكات التي تقوم اللجنة برصدها وتوثيقها والتحقيق فيها والتي من أهمها الآتي:

١- القتل خارج نطاق القانون:

قامت اللجنة برصد حوالي (٦٩٣) حالة ادعاء بالقتل خارج إطار القانون، بينهم (٢٧) امرأة و (٦١) طفل قامت بها بعض الأطراف والجماعات المسلحة في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية، أنهت اللجنة التحقيق في عدد (٤٣٠) من هذه الحالات، ولا يزال التحقيق جارٍ في الحالات الأخرى، كما أن اللجنة لازالت تقوم برصد العديد من الانتهاكات من هذا النوع، سواء التي سبق وأن حدثت في الماضي خلال فترة الولاية الزمنية للجنة، أو التي لازالت تحدث حتى الآن. وفيما يلي بعض النماذج لعدد من حالات الادعاء بالقتل خارج نطاق القانون التي حققت فيها اللجنة.

أ. ميليشيا الحوثي وقوات صالح:

١- واقعة مقتل أسرة آل الغنيمي - مديرية ذي ناعم - محافظة البيضاء:

تتلخص الواقعة أنه في تمام الساعة ٤:٠٠ من مساء يوم الاثنين بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣م تعرض خمسة أشخاص من أسرة آل الغنيمي لقطع الطريق، وإطلاق النار على سيارتهم أثناء مرورهم بالشارع العام في عزلة الرباط في مديرية ذي ناعم محافظة البيضاء، مما أدى الى مقتل ٤ منهم واصابة الخامس.

أسماء القتلى

| م | الاسم | العمر |
|---|----------------------------|--------|
| ١ | محمد حسين عبد الرب الغنيمي | ٤٠ سنة |
| ٢ | حسين عبد الرب حسين الغنيمي | ٣٨ سنة |
| ٣ | حسين صالح عبد الرب الغنيمي | ٣٠ سنة |
| ٤ | علي حسين حسين الغنيمي | ٣٠ سنة |

أسماء الجرحى

| م | الاسم | العمر |
|---|------------------------|--------|
| ١ | طلال سالم حسين الغنيمي | ٢٦ سنة |

وقد ورد في شهادة الشهود، وإفادة ذوي الضحايا الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، وهم (ا.ع.غ)، و(ن.م.س.ع)، و(ع.ع.غ)، و(أ.ح.ع)، أنه في يوم ٣/٨/٢٠١٥م، وأثناء ما كانوا متواجدين في الشارع العام الذي يربط محافظة البيضاء بالعاصمة صنعاء بالقرب من مصنع الفيضي للطوب شاهدوا مجموعة مسلحة من ميليشيا الحوثي بقيادة أبو علي المشرف على مديرية ذي ناعم في سيارتين يستوقفون سيارة آل الغنيمي الذي كانت تسير في الشارع، ويطلبون منهم النزول من السيارة وتسليمها لهم، وبعد أخذ ورد نزل آل الغنيمي من السيارة وسلموا مفتاح السيارة إلى مشرف الحوثيين، ثم بعد ذلك اطلاق الرصاص بشكل كثيف على آل الغنيمي وهم: محمد حسين الغنيمي، وحسين صالح الغنيم، وعلي حسين الغنيمي، وحسين عبد الرب الغنيمي، وكان إطلاق الرصاص عليهم عشوائيا في الرأس والصدر والأرجل مما أدى إلى مقتلهم، وإصابة طلال سالم الغنيمي، ثم أنهم شاهدوا العناصر التابعة لميليشيا الحوثي بقيادة أبو علي مشرف الحوثيين في مديرية ذي ناعم يغادروا المكان بعد أن قاموا بأخذ السيارة التابعة لآل الغنيمي إضافة للأسلحة الشخصية الخاصة بالقتلى، كما أفاد الشهود أن الضحايا لم يصدر منهم أي اطلاق نار تجاه مسلحي الحوثي، وأنهم بعد حصول الواقعة قاموا بإسعاف المصاب طلال سالم فيما تم منعهم من أخذ الجثث من المكان، ولم يسمح لأسرهم برفع الجثث إلا بعد الحادث بساعات، وأنه وبعد فترة من الواقعة أفاد عناصر من ميليشيا الحوثي أن اطلاق النار على الضحايا تم بسبب بلاغ كاذب، إلا أن السيارة وممتلكات الضحايا لازالت لدى الحوثيين الذين قاموا بعد فترة بسيطة من الحادث بتفجير عدد من منازل آل الغنيمي.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود وذوي الضحايا، وما احتوته التقارير الطبية والوثائق والمحررات المرفقة بملف القضية تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي ميليشيا الحوثي المتواجدة في مديرية ذي ناعم بقيادة مشرف المديرية التابع لميليشيا الحوثي المدعو أبو علي.

٢- واقعة قتل الضحيتين صادق علي جابر شقري وهادي هادي بنيان - محافظة عمران:

تتلخص الواقعة بحسب إفادة ذوي الضحايا، وشهادة الشهود (ي.غ.ن)، و(ع.م.ص)، و(ه.ر.ن)، الذي تم سماعهم من قبل اللجنة بأنه وبعد اقتحام ميليشيا الحوثي لمنطقة دنان مديرية العشة محافظة عمران، وسيطرتهم على المنطقة، قام عدد من عناصر الحوثي بالتمركز في القرية والترصد للمواطنين من أبناء القرية، ومنهم الضحيتين صادق علي جابر وهادي هادي بنيان الذي تم إطلاق النار عليهم عمدا وعدوانا من قبل عناصر ميليشيا الحوثي المتمركزة في القرية، وبدون أي وجه حق.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود، وذوي الضحايا، وما احتوته التقارير الطبية، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي ميليشيا الحوثي المتواجدة في قرية دنان مديرية العشة محافظة عمران خلال الفترة من نهاية العام ٢٠١٣م، وحتى بداية العام ٢٠١٤م، وبحسب ما تحكيه الوثائق والمحررات المرفقة بملف القضية.

٣- واقعة مقتل وإصابة مواطنين بمدينة البيضاء:

تتلخص الواقعة في أنه، وبحسب إفادة الضحايا من الجرحى في الواقعة، وشهادة شهود الواقعة، الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم (ح.ع.أ)، و(م.أ.ب)، و(ع.م.أ)، بأنه في يوم الخميس الموافق ١٢/٣/٢٠١٥م، وفي حوالي الساعة ١٠:٠٠ صباحا، انطلقت مسيرة سليمة من ساحة أبناء الثوار في وسط مدينة البيضاء بهدف التنديد باقتحام ميليشيا الحوثي وقوات صالح محافظة البيضاء، وقيامهم بالسيطرة على المرافق والمنشآت الحكومية في المحافظة. وبعد تحرك المظاهرة ووصولها إلى السوق تم إطلاق الرصاص الحي من قبل عناصر ميليشيا الحوثي وقوات صالح على المتظاهرين السلميين مما أدى إلى مقتل الشاب علي حسين الملقب بعشال، وإصابة أكثر من ٧ متظاهرين، بعضهم أصابته بليغة، تم علاجها، وبعض الضحايا أصيب بالإعاقة، وعلى وجه التحديد الضحية علي موسى الفقير الذي تعرض لطلقة أصابت رأسه، وفقد بسببها قدرته على الإبصار، ولازال كفيفا حتى الآن، وكذا الضحية محمد صالح طالب المطوع، والذي تعرض للإصابة بطلقة نارية في الورك، أدت لإتلاف مفصله، ويحتاج لتركيب مفصل صناعي بديل كونه لا يستطيع الحركة.

أسماء الضحايا

| م | الاسم | العمر |
|---|--------------------------|-------|
| ١ | علي حسين عشال | ٣٩ |
| ٢ | علي موسى الفقير | ٢٥ |
| ٣ | محمد صالح طالب المطوع | ٣٧ |
| ٤ | عبد الوهاب مصطفى الجلادي | ٢٠ |
| ٥ | محمد صالح الجلادي | ٣٧ |
| ٦ | ناصر محمد الشاجري | ٤٧ |
| ٧ | أحمد عبدربه المشدلي | ٤٧ |

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود، وذوي الضحايا، وما احتوته التقارير الطبية، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي ميليشيا الحوثي وقوات صالح بقيادة محافظ المحافظة المعين من قبل ميليشيا الحوثي وقوات صالح، بالإضافة إلى مشرف ميليشيا الحوثي في البيضاء المدعو أبو أحمد حمران.

ب. القوات التابعة للحكومة:

١- واقعة قتل واصابة المتظاهرين السلميين - محافظة عدن:

تتلخص الواقعة أنه في تمام الساعة ٩:٠٠ صباحاً بتاريخ ٢١/٢/٢٠١٣م، تعرض شباب معتصمين في ساحتي خور مكسر وكريتر، أثناء قيامهم بالتظاهر السلمي، لإطلاق الرصاص الحي عليهم مما أدى إلى مقتل (١٠) مواطنين وإصابة (٣٣) آخرين وهم:

| أسماء القتلى | |
|-----------------------------|----|
| الاسم | م |
| خالد ابوبكر محمد البغدادي | ١ |
| عبد الله محمد حسين | ٢ |
| صلاح محمد عبد الرب | ٣ |
| علي سيف خالد نصر | ٤ |
| رضوان علي محمد بالطين | ٥ |
| صالح مثنى صالح عبيد | ٦ |
| ودود علي صالح العماني | ٧ |
| يونس محمد صالح | ٨ |
| مؤنس علي الهمامي | ٩ |
| وجدي عبده محمد سعيد الصبيحي | ١٠ |

| أسماء الجرحى | | | |
|----------------------|----|---------------------|----|
| الاسم | م | الاسم | م |
| هادي سالم الزبيدي | ٢ | مراد حسن ثابت | ١ |
| محمد حسين السقاف | ٤ | ماهر الجحافي | ٣ |
| باسل صالح محضار | ٦ | جمال احمد عبدا لله | ٥ |
| خالد محمد عبد الحافظ | ٨ | ثابت عبده نصر | ٧ |
| علي فريد مساعد | ١٠ | بكيل علي سعيد | ٩ |
| محمد سعيد عبد الحافظ | ١٢ | مهدي سالمين الخليفي | ١١ |
| ناصر محمد عبد اللطيف | ١٤ | خالد جمال عامر | ١٣ |
| علي محمد الحراضي | ١٦ | عمار علي بن علي | ١٥ |

| | | | |
|----------------------|----|------------------------|----|
| ياسين محمود سالم | ١٨ | نجمي زايد راشد | ١٧ |
| محمود عبده علي | ٢٠ | ياسين علي محمود | ١٩ |
| ناصر محمد بن محمد | ٢٢ | هاني حسان ناصر الحجيلي | ٢١ |
| صالح عبده صالح | ٢٤ | أكرم محمد علي | ٢٣ |
| وهيب ناصر طالب | ٢٦ | صالح ناصر سعيد | ٢٥ |
| اسامه انيس محمود | ٢٨ | طاهر سفيان صالح | ٢٧ |
| سعيد علي عمر المصعبي | ٣٠ | محمود محمد الخضر | ٢٩ |
| منصور صالح عوض | ٣٢ | عمر بن محمد الهلالي | ٣١ |
| | | وضاح عبده احمد | ٣٣ |

وقد ورد في شهادة الشهود، وإفادات ذوي الضحايا والجرحى الذين استمعت لهم اللجنة، وهم (أ.م.أ)، و(ل.ح.م.ا)، و(ع.ح.ص.ح)، و(ح.س.ص.د)، و(ع.م.ح.ا)، أنه في الساعة ٩:٠٠ من صباح يوم الخميس الموافق ٢٠١٣/٢/٢١م، شاهدوا قوات الأمن المركزي تطلق الرصاص العشوائي والغازات السامة على المعتصمين المدنيين السلميين الذين كانوا يقيمون فعالية سلمية في ساحة خور مكسر، مما أدى لقتل العديد من المتظاهرين، كما أفادوا أن المتظاهرين كانوا لا يحملون أسلحة، وكان الجنود يرتدون الزي العسكري التابع للأمن المركزي في محافظة عدن. وأنه سبق ذلك انتشار كثيف لأطقم الأمن المركزي في مناطق كريتر وخور مكسر، وأنه بعد اطلاق النار على المتظاهرين وسقوط العديد منهم بين قتلى وجرحى تم نقل المصابين لمستشفيات الوالي و٢٢ مايو، وأطباء بلا حدود، بحسب ما تحكيه التقارير الطبية المرفقة.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة- وما ورد في شهادة الشهود وذوي الضحايا والجرحى وما احتوته الكشوفات والتقارير الطبية الصادرة عن مستشفيات الوالي و٢٢ مايو وأطباء بلا حدود، والوثائق والمحركات المرفقة بملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك قوات الأمن المركزي في محافظة عدن بقيادة المدعو عبدالحافظ السقاف المتواجد حالياً في صنعاء.

٢- واقعة قتل مدنيين في مخيم عزاء منطقة سناح محافظة الضالع:

تتلخص الواقعة بأنه بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠١٣م، وفي منطقة سناح محافظة الضالع، أقيم مخيم عزاء للشهيد محمد قاسم في مدرسة الوحدة. وأثناء تواجد المواطنين في المدرسة للمشاركة في العزاء، تم قصف المدرسة

من قبل قوات اللواء (٣٣) مدرع بقيادة عبدالله ضبعان قائد اللواء المتمركز في المنطقة، مما أدى إلى مقتل (١٥) شخصا، وإصابة (٣٨) آخرين، كما أدى القصف إلى تدمير جزء كبير من المدرسة.

وقد ورد في شهادة الشهود، وأقوال ذوي الضحايا، والجرحى الذين تم سماع إفادتهم من قبل اللجنة، ومنهم الضحية (خ.ا.م.١)، الذي أفاد بأنهم يتهمون عبدالله ضبعان قائد اللواء ٣٣ مدرع باستهداف مخيم العزاء الذي أقيم في مدرسه سناح (الوحدة سابقا)، والذي تواجد فيها عدد كبير من المواطنين الذي حضروا للعزاء في الشهيد محمد قاسم، وقامت إحدى دبابات اللواء بإطلاق عدة قذائف على المخيم بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠١٣م، الساعة ١٠:٢٥ ظهرا، وسقط نتيجة لذلك (١٥) قتيلًا، و(٣٨) جريحًا، وأنه كان من ضمن الجرحى، حيث أصيب هو في يده اليمنى بإصابات شديده عندما حاول إسعاف بعض الجرحى وسحب القتلى من المدرسة، مما دعا المسعفين إلى إخراج الجرحى من فوق سور المدرسة بسبب إطلاق وابل من الرصاص على المخيم. وكان ممن تعرضوا للجرح والقتل أطفال كانوا متواجدين في مخيم العزاء.

وجاء في أقوال الضحية (ا.ع.ح.١)، أنه بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠١٣م، حيث كان يقام عزاء الشهيد فهمي محمد قاسم، وكان هو وشقيقه وآخرين يقومون بواجب العزاء، قام أفراد اللواء ٣٣ مدرع بقيادة ضبعان بإطلاق عدة قذائف دبابات إلى موقع العزاء، والذي لم يتواجد فيه إلا المدنيين، حيث أصيب الضحية بشظايا هذه القذائف، كما استشهد شقيقه، وأفاد بأنهم يتهموا قائد اللواء عبدالله ضبعان بارتكاب تلك المجزرة.

وجاء في أقوال الشاهد (ب.م.ع.س)، بأنه عندما كان متواجدا في موقع العزاء في مدرسة الوحدة سمع دوي انفجار قوي في داخل المخيم الذي كان فيه، وهو صوت قذائف دبابات من قبل اللواء ٣٣ مدرع المتواجد في الضالع، مما أسفر عن ذلك حدوث قتلى وجرحى بشكل كبير، وشاهد أشلاء متناثرة، وجثث مرمية على الأرض، وجرحى بإصابات بليغة، حيث بلغ عدد القتلى (١٥) قتيلًا، و(٣٨) جريحًا. وعندما حاول إسعاف عددا من المصابين أطلقت عدة طلقات على المسعفين من المدرعة التي كانت واقفة على بعد ١٠٠ متر من المدرسة، وكانت المدرعة تضرب كل من يحاول الإسعاف. وأفاد بأنه رجع مع المصاب الذي يحمله ويدعى مالك احمد عبد القادر، والذي كان يصرخ من شدة الألم، وقام بإخراجه من فوق السور. وكانت تلك الواقعة بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠١٣م. وقد اشتهرت تلك الواقعة بمجزرة سناح لبشاعتها.

وجاء في أقوال الشاهد (ا.م.ع.١)، والمقيم في محافظة الضالع - مديرية سناح بأنه كان بمخيم العزاء بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠١٣م، والذي يتواجد فيه عدد كبير من المدنيين، حيث تم إطلاق عدد من قذائف الدبابات من قبل اللواء ٣٣ مدرع بقيادة ضبعان المتواجد في منطقته سناح، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى من المدنيين، وشوهت أشلاء الجثث وكذا القتلى والجرحى متناثرة في المخيم، وقام بمحاولة إسعاف بعض المصابين الذي مازالوا أحياء، والمصابين بإصابات بليغة، إلا أنه تم إطلاق الرصاص والقذائف في المخيم مما أدى إلى محاوله إخراج عدد المصابين من فوق سور المدرسة. وأشار إلى أن من ارتكب المجزرة هو قائد اللواء (٣٣) مدرع المعروف بضبعان.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، ومن خلال ما ورد في أقوال الضحايا وذويهم، والشهود، والذي أكدوا جميعهم قيام المدعو عبدالله ضبعان قائد اللواء (٣٣)، مدرع بإطلاق عدة قذائف دبابات على مخيم عزاء في منطقته سناح محافظة الضالع، والذي أسفر عن مقتل (١٥)، وجرح (٣٨) بإصابات بليغة، الأمر الذي يقع تحت طائلة التجريم وفقا للقانون الوطني والذي يعاقب عليه وفق نصوص المواد (١٦، ١٨، ١٩، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٢، ٢٣٤) من القرار الجمهوري للقانون رقم (١٢) لعام ١٩٩٤م، بشأن الجرائم والعقوبات، فقد ثبت لدى اللجنة أن المسؤولية عن ارتكاب هذا الانتهاك تقع على عاتق المدعو عبدالله ضبعان بصفته قائد اللواء ٣٣ مدرع.

٣- واقعة قتل وإصابة متظاهرين سلميين، منطقة كريتر - محافظة عدن:

تتلخص الواقعة، بحسب ما جاء في شهادة الشهود، وأقوال ذوي الضحايا والجرحى الذين تم سماع أقوالهم من قبل اللجنة، ومنهم (ع.ف.م)، و(ف.ح.ج)، وعدد من الشهود الآخرين، بأنه بتاريخ ١١/٢/٢٠١٣م، وأثناء قيام المتظاهرين بممارسة حقهم في التظاهر السلمي في منطقة كريتر محافظة عدن، قامت قوات الأمن المركزي التي انتشرت في مكان المظاهرة بقيادة قائد الأمن المركزي في حينه المدعو عبد الحافظ السقاف بقمع المتظاهرين وإطلاق الرصاص الحي والغازات المسيلة على المتظاهرين السلميين، مما أدى إلى مقتل الضحية فتحي محمد علي سالم، وإصابة عدد من المتظاهرين الآخرين.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود، وذوي الضحايا والجرحى، وما احتوته الكشوفات والتقارير الطبية والوثائق والمحررات المرفقة بملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك قوات الأمن المركزي في محافظة عدن بقيادة المدعو عبد الحافظ السقاف المتواجد حالياً في صنعاء.

٢- الاعتقال والاختفاء القسري

تمكنت اللجنة من رصد وتوثيق عدد (١,٠٣٧) حالة ادعاء بالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري قامت بها بعض الأطراف والجماعات المسلحة في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية، وأنهت اللجنة التحقيق في عدد (٦٠٦) من هذه الحالات، وفيما يلي نماذج لعدد من الحالات التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة.

أ. ميليشيا الحوثي وقوات صالح

١- اعتقال المواطن محمد منصور بدر الدين - محافظة عمران:

تتلخص الواقعة بحسب ما جاء في إفادة ذوي الضحية، وما ورد في شهادة الشهود الذي تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم (ص.ح.ع.ظ)، و(ح.م.ا.م)، و(ص.ح.ض)، أنه بتاريخ ٥/٣/٢٠١٧م، قامت ميليشيا الحوثي

بقيادة مشرف الميليشيا في مديرية جبال عيال يزيد في محافظة عمران بمداهمه مدرسة رقية للبنات بمنطقة قينا واعتقال الأستاذ محمد منصور بدر الدين الذي يعمل مدرس في المدرسة، وقاموا بإيداعه في سجن أمن المحافظة بحجة أنه مؤيد للمقاومة، ولا زال معتقلا حتى اللحظة دون أن يوجه إليه أي اتهام بارتكاب أي جريمة.

النتيجة

من خلال ما ورد في شهادة الشهود، وما تضمنته أوراق وملف القضية، فقد ثبت لدى اللجنة مسؤولية ميليشيا الحوثي بقيادة مشرف الجماعة في مديرية جبل عيال يزيد محافظة عمران، إضافة إلى مسؤولية مدير السجن الاحتياطي في محافظة عمران عن الاعتقال التعسفي الذي تعرض له الضحية منصور محمد منصور بدر الدين.

٢ - اعتقال المواطن عبده احمد قيده - محافظة عمران

وتتلخص هذه الواقعة، بحسب ما جاء في إفادة ذوي الضحية وشهادة الشهود الذي تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم (ص.ح.ع.ظ)، و(س.م.ع.ظ)، و(ص.ح.ظ) في أنه بتاريخ ٥/٣/٢٠١٧م، قامت ميليشيا الحوثي في محافظة عمران باعتقال الدكتور عبده احمد قيده من مقر عمله بالصيدلية، واحتجازه لديهم، وحبسه بسجن عمران الاحتياطي، دون أن تكون هناك أي تهمة جنائية موجهة إليه، ولم يتم عرضه على أي جهة قضائية، ولا يزال محبوسا حتى تاريخ هذا التقرير.

النتيجة

من خلال ما ورد في شهادة الشهود، وما تضمنته أوراق وملف القضية، فقد ثبت لدى اللجنة مسؤولية ميليشيا الحوثي في محافظة عمران بقيادة المشرف الأمني في المحافظة بالاعتقال التعسفي للدكتور عبده أحمد قيده.

٣ - واقعة الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري للطفل قائد أحمد صالح القاضي الحطام - ١٧

سنة :

وتتلخص الواقعة، بحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحية، وما ورد في شهادة الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم (ن.ح.ج)، و(ع.ص.ع.ج)، و(م.ص.ع.ج)، بأنه بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠١٦م، قامت عناصر مسلحة تابعة لميليشيا الحوثي وقوات صالح باختطاف الطفل قائد أحمد صالح القاضي الحطام من جوار منزله في حي الصبيرة مدينة رداع محافظة البيضاء، وأخذ دراجته النارية، وأنه منذ ذلك التاريخ وحتى الآن لا تعرف أسرة الضحية أي معلومات عن مكان اعتقال الضحية أو عن حالته أو حتى التهمة الموجهة إليه برغم مراجعتهم لجميع الجهات الأمنية التابعة لميليشيا الحوثي بمدينة رداع والتي تنكر وجوده لديها.

النتيجة

من خلال ما ورد في شهادة الشهود، وما تضمنته أوراق وملف القضية، فقد ثبت لدى اللجنة مسؤولية ميليشيا الحوثي في مدينة رداق بقيادة المدعو عبد الله إدريس - مشرف ميليشيا الحوثي في المديرية - عن الاختفاء القسري للضحية.

٤- الاختفاء القسري للطفل صالح احمد صالح العباب - ١٧ سنة:

تتلخص الواقعة، بحسب ما جاء في إفادة ذوي الضحية، وما ورد في شهادة الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم (س. ص.ع)، و(م.ص.م.ز)، و(ع.ا.م.ش)، في أنه بتاريخ ١/٦/٢٠١٦م، تم اعتقال الضحية صالح احمد صالح العباب في نقطة دار النجد مديرية رداق محافظة البيضاء أثناء عودته إلى المنزل بعد صلاة المغرب، حيث استوقفه مجموعة من العناصر المسلحة التابعين لميليشيا الحوثي في النقطة، وقاموا بأخذه إلى مكان مجهول. وحينما تم الذهاب إلى المسؤولين في ميليشيا الحوثي للمتابعة من قبل أسرة الضحية من أجل إطلاق سراحه تم في البداية رفض إطلاق سراحه، كما تم رفض أي طلب للتواصل معه، ثم بعد عدة أيام من الاعتقال، تم إخفاؤه نهائياً، وانكار وجوده. ومنذ ذلك الوقت، وحتى تاريخ هذا التقرير، والضحية مختفي ولا يعرف عنه شيء.

النتيجة

من خلال ما ورد في شهادة الشهود، وما تضمنته أوراق وملف القضية، فقد ثبت لدى اللجنة مسؤولية ميليشيا الحوثي في مدينة رداق بقيادة المدعو عبد الله إدريس، مشرف ميليشيا الحوثي في المديرية عن الاختفاء القسري للضحية.

ب. الحكومة وقوات الجيش الوطني

١- واقعة الاختفاء القسري للضحية أكرم حميد احمد سليمان:

تتلخص الواقعة بحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحية، وما جاء في شهادة الشهود، ومنهم (ف.ع.ن)، و(ت.ح.م)، أنه بتاريخ ٣/٦/٢٠١٦م، حضر مجموعة من المسلحين التابعين للواء ٢٢ ميكا، التابعين للجيش الوطني إلى ساحة الحرية منطقة صافر مديرية القاهرة مدينة تعز وطلبوا من الضحية أكرم حميد أحمد سليمان الذهاب معهم إلى قائد الكتيبة مرتضى اليوسفي، وعندما رفض الضحية طلبهم تم أخذه بالقوة بحجة التحقيق معه لرفضه تسليم عدد من الأجهزة الطبية التابعة للهلال الأحمر وتسليمها لإحدى المستشفيات الخاصة، وأنه ومنذ ذلك التاريخ وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير، لا يزال الضحية مختفي ولا تعرف عنه أي معلومات.

النتيجة

من خلال ما ورد في شهادة الشهود، وما تضمنته أوراق وملف القضية، فقد ثبت لدى اللجنة مسؤولية

المدعو مرتضى اليوسفي في قيادة اللواء ٢٢ ميكا محور تعز، التابع للجيش الوطني عن واقعة الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري للضحية وتقرر اللجنة احالة أوراق ملف القضية الى النيابة العسكرية المختصة.

٢- واقعة الاختفاء القسري للضحية ابراهيم عبدالله محمد علي الخولاني:

تتلخص هذه الواقعة، بحسب ما ورد في أقوال ذوي الضحية، وما جاء في شهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة، بأنه بتاريخ ٧/١/٢٠١٦م، قامت مجموعة من قوات الأمن الخاصة (الأمن المركزي سابقا)، باحتجاز الضحية إبراهيم عبدالله محمد علي الخولاني، من حي السلام بمدينة مأرب، حيث كان الضحية تعمل في بيع وشراء مادة الديزل والبترول في السوق السوداء في مدينة مأرب، ثم بعدها بأيام بسيطة تم الافراج عنه في المرة الأولى، ثم إنه وبعد حوالي شهرين، ألقت قوات الأمن المركزي القبض على عصابة قيل أنها كانت تخطط للقيام بأعمال تخريبية في مدينة مارب، ووجد لديهم عبوات ناسفه ومتفجرات. وبعد إلقاء القبض على هذه العصابة تم اعتقال الضحية إضافة إلى شخص آخر يدعى محمد سليمان. وتم إيداعهم في جهاز الأمن القومي بتهمة الارتباط بعصابه مسلحة كانت تخطط لزراعة المتفجرات والعبوات الناسفة. ولم يتم الإفراج عنه أو إحالته إلى القضاء حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.

النتيجة

من خلال ما ورد في شهادة الشهود، وما تضمنته أوراق وملف القضية، فقد ثبت لدى اللجنة مسؤولية قيادة جهاز الأمن القومي بمحافظة مارب عن واقعة الاعتقال التعسفي للضحية، وتقرر اللجنة إحالة أوراق وملف القضية إلى النيابة الجزائية المختصة.

٣- التعذيب

قامت اللجنة برصد حوالي (٢٨٦) حالة ادعاء بالتعذيب والمعاملة اللاإنسانية قامت بها بعض الأطراف والجماعات المسلحة في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية. وقد حققت اللجنة في عدد (٢٨٣) من هذه الحالات ، وفيما يلي بعض النماذج لحالات الادعاء بالتعذيب التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة.

١- تعذيب المواطن ياسر احمد عيسى الناشري حتى الموت- محافظة صنعاء

تتلخص الواقعة، بحسب ما جاء في إفادة ذوي الضحية، وما ورد في شهادة الشهود الذي تم سماع إفادتهم من قبل اللجنة، ومنهم: (م.ع.م.م.ب)، و(ع.ي.ع.ش)، وبحسب ما ورد في التقارير الطبية والوثائق والمحرمات المرفقة في ملف القضية، أنه في تاريخ ١٥/١٢/٢٠١٥م، وأثناء عودة الضحية من محافظة حضرموت التي يدرس فيها في كلية الهندسة البترولية بالمستوى الثالث، وعند وصوله إلى نقطه الحتارش في مدخل صنعاء، وهي أحد النقاط الأمنية التابعة لميليشيا الحوثي وقوات صالح، تم اعتقاله ونقله إلى أحد المعتقلات التابعة لميليشيا الحوثي وقوات صالح. وبعد البحث عنه لمدة تزيد على ٨ أشهر وإنكار جميع الجهات التابعة لميليشيا الحوثي وقوات صالح وجوده لديهم، تم إبلاغ عائلة الضحية بعد ذلك أنه موجود في مستشفى جامعة

العلوم والتكنولوجيا. وعند زيارته من قبل والدته وجدت أنه مصاب بشلل نصفي جراء تعرضه للضرب والتعذيب، وأن حالته استمرت في التدهور، ونصح الأطباء بضرورة سفره للعلاج في الخارج، إلا أن مسؤولين في ميليشيا الحوثي رفضوا ذلك مما أدى الى تدهور حالة الضحية ومن ثم وفاته بتاريخ ١٧/٨/٢٠١٦م.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود وذوي الضحايا، وما احتوته التقارير الطبية والوثائق والمحرمات المرفقة بملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي ميليشيا الحوثي وقوات صالح المتواجدة في نقطة الحتارش في مدخل العاصمة صنعاء.

٢- واقعه تعذيب المواطن محمد دحان سيف حتى الموت - مديرية بعدان محافظة - اب:

تتلخص الواقعة، بحسب ما جاء في أقوال ذوي الضحية، وما ورد في شهادة الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة ومنهم: (ف.م.ي)، و(م.ع.أ)، و(ص.ع.ع)، بأن الضحية محمد دحان سيف تم اعتقاله من قبل عناصر مسلحة تابعة لميليشيا الحوثي من منزله في مديرية بعدان محافظة اب، وتم إيداعه بالحجز الكائن في مبنى جهاز الأمن السياسي في مدينة اب. وبعد مرور عشرة أيام على تعرضه للاعتقال، تم استدعاء أسرته لاستلام جثته من ثلاجة مستشفى الثورة العام في مدينة اب. وعند حضور أسرة الضحية فوجئوا بوجود آثار تعذيب وكدمات على جثة الضحية، كما اثبتت التقارير الطبية أن سبب الوفاة هو تعرض الضحية لنزيف دماغي في الراس، بسبب تعرضه لضربات متعددة في الجمجمة، كما أثبت التقرير وجود آثار ضرب وتعذيب على أجزاء متفرقة من جسد الضحية.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود وذوي الضحايا، وما احتوته التقارير الطبية والوثائق والمحرمات المرفقة بملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جهاز الأمن السياسي في محافظة اب التابعة لميليشيا الحوثي وقوات صالح.

٣- واقعة تعذيب الضحية (م.ع.ع) - محافظة نمار:

تتلخص الواقعة، بحسب ما ورد في أقوال الضحية، وما جاء في شهادة الشهود أنه بتاريخ ٣/١٠/٢٠١٥م، في مديرية الحدا محافظة نمار، وفي تمام الساعة ٧:٠٠ مساء، كان الضحية في الخط العام يقوم بتوقيف دراجة نارية لتقله إلى منزله بعد ركوبه خلف سائق الدراجة هاجمه مسلحين، وطلبوا من قائد الدراجة التوجه إلى المركز الأمني التابع للحوثيين في المديرية، وهناك تم وضعه في زنزانة انفرادية، وقام بالتحقيق معه شخصان أحدهم يدعى خالد، والآخر يدعى شرف، وأن التحقيق تم بإشراف مشرف ميليشيا الحوثي المدعو أبو علي يحيى عبدالوهاب الديلمي، وتم اتهام الضحية بأنه يقوم بتأييد المقاومة، ويقوم بإرسال المجندين إلى مارب. وعندما أنكر الضحية هذا الاتهام تم ضربه بالهراوات وبالأسلاك، واستمروا في تعذيبه حتى الساعة ٣:٠٠ صباحا، كما تم وضع السكين على رقبتة وتهديده بالذبح عدة مرات. وبعد أن فقد الضحية الوعي

بسبب الضرب الذي تعرض، وما نتج عن ذلك من الكسور في اليد والركبة والكدمات في أجزاء متعددة من جسمه، تم نقله ورميه في أحد الوديان، حيث وجده بعض السكان، وتم نقله إلى منزله، ومن ثم تم إسعافه لتلقي العلاج.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في أقوال الضحية وشهادة الشهود، وما احتوته التقارير الطبية المرفقة بملف القضية، تبين للجنة إن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي ميليشيا الحوثي المتواجدة في مديرية الحدا محافظة ذمار بقيادة المدعو أبو علي يحيي عبد الوهاب الديلمي.

٤- تفجير المنازل:

قامت اللجنة برصد ما يقارب من (٣٨٤) حالة ادعاء بتفجير المنازل، أنهت اللجنة التحقيق في عدد (١٩٩) حالة منها. ويجدر بنا الإشارة إلى أن هذا النوع من الانتهاكات تنفرد به ميليشيا الحوثي وقوات صالح، وعلى نحو ما هو مبين في نتيجة التحقيقات الخاصة بالناماج التي أوردتها اللجنة في هذا التقرير والتي نعرضها فيما يلي:

١- واقعة تفجير منزل الضحية محمد علي عبدالله غالب - محافظة اب مديرية المخادر:

تتلخص الواقعة بحسب ما ورد في أقوال الضحية، وما جاء في شهادة الشهود الذي استمعت لهم اللجنة، ومنهم: (ح.ا.ع.غ)، و(ع.ع.ح)، و(ز.م.ع.ث)، والذين أفادوا أنه في مساء يوم ٢/٥/٢٠١٥م، قامت عناصر مسلحة تابعة لميليشيا الحوثي وقوات صالح بتفجير منزل الضحية محمد علي عبد الله غالب في مديرية المخادر محافظة اب، والمكون من طابقين وذلك بوضع عبوات ناسفة، وعدد من أسطوانات الغاز المنزلي حول المنزل من جميع الجهات مما أدى إلى تدمير المنزل بشكل كلي، وفيه جميع محتوياته وعلى النحو المبين في الأوراق المرفقة بملف القضية، ووفقا لما تحكيه الصور الفوتوغرافية المحفوظة لدى اللجنة.

٢- واقعة تفجير ٣ منازل في حي حبيل الضبي مديرية المظفر - محافظة تعز:

تتلخص الواقعة بأنه في يوم الجمعة الموافق ٢١/٣/٢٠١٧م، وحوالي الساعة ١٢:٣٠ ليلا، تم تفجير ثلاثة منازل في حي حبيل الضبي - مديرية المظفر محافظة تعز، وهي من الأحياء التي تقع في منطقة تحت سيطرة ميليشيا الحوثي وقوات صالح. والمنازل التي تم تفجيرها هي كالتالي:

١. منزل طلال عبدالله قاسم، مكون من أربعة أدوار.

٢. منزل عبده العودي، مكون أربعة أدوار.

٣. منزل يحيى علي بن علي الفاردي، مكون من خمسة أدوار.

وقد ورد في إفادة الضحايا، وشهادة الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنه: (ع.ح.م)، و(م.ع.م)، أنه في يوم الجمعة الموافق ٢١/٣/٢٠١٧م، في حوالي الساعة ١٢:٣٠ ليلا، سُمع دوي انفجار كبير هز أرجاء

المنطقة، عمّ دويّه مناطق واسعة من المدينة، وأن رائحة المتفجرات انتشرت في الأحياء القريبة من المنازل التي تم تفجيرها، وأنه بعد الذهاب إلى مكان التفجير في اليوم التالي تبين أن هناك ٣ منازل تم تفجيرها من قبل ميليشيا الحوثي وقوات صالح، والتي كانت تسيطر على المنطقة، وذلك بحجة ان أصحاب هذه المنازل من المؤيدين لقوات الجيش والمقاومة الوطنية، كما تم النزول من قبل فريق اللجنة إلى مكان الانتهاك، وتصوير بقايا المنازل التي تم تفجيرها، وأخذ عدد من مقاطع الفيديو التي توثق هذا الانتهاك.

٣- واقعة تفجير عمارة الضحية عبدربه العروي - مديرية ذي ناعم - محافظة البيضاء:

تتلخص الواقعة، بحسب ما ورد في أقوال الضحايا، وما جاء في شهادة الشهود الذين تم سماع أقوالهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ص.ع.م)، و(م.ع.ع)، و(ع.ح.م)، و(ع.ع.أ)، بأنه في صباح يوم الإثنين الموافق ٤/٦/٢٠١٥م، قامت عناصر من ميليشيا الحوثي بإغلاق الطريق المؤدية إلى عمارة الضحية عبدربه العروي الكائنة في مدينة ذي ناعم وسط السوق، والتي تتكون من دورين، في الدور الأول يوجد ثلاث محلات أحدها صالون حلاقة، والثاني بقالة، والثالث صيدلية، فيما يتكون الدور الثاني من شقة كبيرة عبارة عن عيادة طبية، كما تم منع المواطنين من الدخول والخروج إلى المنطقة، وإجبار المستأجرين في العمارة على الخروج من محلاتهم ومن العيادة المستأجرة في الدور الثاني، وإخلاء العمارة بشكل كلي، وإبلاغهم بأن العمارة سيتم تفجيرها، كون أحد عناصر ميليشيا الحوثي، تم إطلاق النار عليه وقتله، وهو يمر بجانب العمارة. وعندما حاول المستأجرين إخراج بعض ممتلكاتهم رفض ذلك، وتم منع المواطنين من التجمهر بالقرب من العمارة التي تقع في وسط سوق المدينة، وإطلاق الرصاص في الجو لإبعاد المواطنين عن مكان التفجير. وبعد إخلاء المنطقة المجاورة للعمارة، وإبعاد المواطنين، تم وضع المتفجرات في محيط العمارة وتفجيرها، مما أدى إلى سقوطها بشكل كلي، وتدمير كافة محتوياتها، كما أدى التفجير إلى تدمير عدد من المحلات والمنازل المجاورة للعمارة.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة في الانتهاكات المذكورة أعلاه، وفي عدد من الانتهاكات الأخرى المتعلقة بادعاء تفجير المنازل، ثبت لدى اللجنة أن هذا النوع من الانتهاكات تنفرد بممارسته ميليشيا الحوثي وقوات صالح، وتمارسه بشكل ممنهج ضد العديد من الخصوم والمعارضين، وخصوصاً من تتهمهم الجماعة بأنهم على علاقة بقوات الجيش الوطني والمقاومة الشعبية.

٥ - ضحايا قصف الطائرات الأمريكية

تشير عدد من التقارير إلى أنه منذ العام ٢٠١١ م، نفذت ما يسمى بالطائرات بدون طيار التابعه للولايات المتحدة الأمريكية ما يزيد على (١١٥) عملية قصف، أقرت الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ معظم هذه العمليات بدعوى حماية الأمن القومي الأمريكي، وتتبع عناصر ما يسمى بالقاعدة في اليمن. وقد صدرت عدد من التصريحات على لسان بعض المسؤولين الحكوميين اليمنيين من أرفع المستويات تشير إلى موافقة الحكومة اليمنية على هذه العمليات، بل ومشاركة بعض الأجهزة الأمنية فيها من خلال تقديم المعلومات عن العناصر التي تم استهدافها. تمكنت اللجنة من رصد وتوثيق عدد (١٦) حالة ادعاء بانتهاك تتعلق بقصف الطائرات الأمريكية لمواطنين يمنيين. وقد أنهت اللجنة التحقيق في (٩) حالات. وفيما يلي نماذج لبعض أهم حالات الادعاء التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

١ - واقعة قصف الطائرات الأمريكية لمواطنين في منطقة يكلى بمديرية ولد ربيع / قيقة:

تتلخص الواقعة بأنه بتاريخ ٢٩/١/٢٠١٧ م، في مديرية ولد ربيع قيقة محافظة البيضاء، قامت عدد من الطائرات المروحية والعمودية بعملية إنزال لجنود أمريكيين في الساعة ٢:٠٠ فجراً، حيث تم الإنزال بداية في منطقة تدعى عشار، ومنها تحرك الجنود باتجاه قرية الغيل، وبدأوا بالهجوم على عدد من المنازل، واشتبكوا مع أبناء المنطقة الذي تفاجؤوا بالهجوم عليهم، والذي تزامن مع قصفهم من خلال الطيران. وقد استمر القصف من الجو، واستمرت العملية حتى الساعة ٥:٣٠ صباحاً، ونتج عن هذا الهجوم مقتل (١١) طفلاً، و(٦) نساء و(٨) رجال، وإصابة عدد كبير من أبناء المنطقة، كما تم تدمير عدد من المنازل بعضها تم تدميره بشكل كامل.

القتلى من الأطفال:

| م | الاسم | العمر |
|---|---------------------------------|----------|
| ١ | أسماء فهد علي العامري | ٣ أشهر |
| ٢ | عائشة محمد عبدالله العامري | ٤ سنوات |
| ٣ | حليمة حسين العيفه | ٥ سنوات |
| ٤ | حسين محمد عبدالله مبخوت العامري | ٥ سنوات |
| ٥ | مرسل عبدربه مساعد العامري | ٦ سنوات |
| ٦ | خديجة مبخوت محسن العامري | ٧ سنوات |
| ٧ | أنوار انور العولقي | ٨ سنوات |
| ٨ | أحمد عبدالله أحمد الذهب | ١١ سنوات |
| ٩ | ناصر عبدالله احمد الذهب | ١٢ سنه |

القتلى من النساء

| م | الاسم | العمر |
|---|-----------------------------|--------|
| ١ | فاطمة عبدالله مبخوت العامري | ٢٥ سنة |
| ٢ | ليمه محمد حسين العامري | ٣٠ سنه |
| ٣ | فطين صالح حمسن العامري | ٣٨ سنه |
| ٤ | ظبيه علي عبدالله العامري | ٤٠ سنه |
| ٥ | ساله علي احمد العامري | |
| ٦ | فاطمة عبدالله صالح العامري | ٤٠ سنة |

القتلى من الرجال

| م | الاسم | العمر |
|---|--------------------------|--------|
| ١ | سلطان احمد ناصر الذهب | ٣٢ سنة |
| ٢ | زين الله احمد ناصر عثمان | ٣٥ سنه |
| ٣ | خالد علي مقبل العامري | ٣٧ سنه |
| ٤ | بالرؤوف احمد ناصر الذهب | ٣٧ سنه |
| ٥ | محمد عبدالله مبخوت | ٣٨ سنه |
| ٦ | زين الله ناصر العرجي | ٥٥ سنه |
| ٧ | عبدالله مبخوت العامري | ٦٥ سنه |
| ٨ | سيف محمد الجوفي | ٨٠ سنه |

أسماء أصحاب المنازل المدمرة

١. من محمد عبدالله مبخوت (تم تدمير المنزل كليا).
٢. على مبخوت العامري (تم تدمير المنزل كليا).
٣. حسين المنيفة العامري (تم تدمير المنزل كليا).
٤. عبدالرؤوف السعد (تضرر أجزاء كبيرة من المنزل).
٥. عبدربه مسعد العامري (تضرر أجزاء كبيرة من المنزل).
٦. فهد علي الأحرف (تضرر أجزاء كبيرة من المنزل).

وقد تم النزول إلى مكان الواقعة من قبل اللجنة، وتم معاينة مكان الهجوم، كما تم الاطلاع على المنازل المتضررة، وسماع أقوال عدد من الشهود وذوي الضحايا والجرحى ومن بينهم: (ص. م. ا)، و(ز. ا. س. ا)، و(ع. م. ع)، و(ف. ع. ا)، والذي جاء بأقوالهم بأنه في تمام الساعة ٢:٠٠ فجرًا بتاريخ ٢٩/١/٢٠١٧م، وحين كانوا نائمين في منازلهم تفاجؤوا بأصوات قصف عنيف، وأصوات طائرات تحوم في السماء، تلى ذلك أصوات اشتباكات، وأن بعضهم خرج للمشاهدة ومعرفة ما يجري، وتم إطلاق النار عليهم من قبل الطائرات المروحية التي كانت تحوم في السماء، وتطلق النار على كل شيء يتحرك، والتي علموا فيما بعد أنها طائرات أمريكية، وأنهم بعد انتهاء الهجوم ومغادرة الجنود الأمريكيون وذهاب الطائرات من سماء المنطقة، ذهبوا إلى المنازل المدمرة، وأنهم شاهدوا جثث الضحايا متناثرة في كل مكان في القرية، وكان معظم الضحايا من النساء والأطفال، وأنهم قاموا بإسعاف بعض الجرحى، فيما توفي الكثير منهم نتيجة إصابتهم بإصابات بليغة، وبعدها تم جمع جثث القتلى، ودفنهم في مقبرة القرية، وأنه لم يخلوا بيت من القرية إلا وسقط منه قتيل أو جريح على الأقل، كما أفادوا أن القرية التي تم الهجوم عليها وقصفها بمختلف أنواع الأسلحة هي قرية يسكنها مواطنين مدنيين من أبناء المنطقة هم وعائلاتهم منذ مئات السنين، وأنه لا يوجد في القرية أي أهداف أو مواقع عسكرية تتبع أي جهة، وهذا ما أكده أيضا تقرير المعاينة المرفوع من قبل فريق اللجنة الذي قام بالنزول إلى مكان الواقعة.

٢- واقعة قصف مواطنين في قرية النجاد الاثيل - محافظة مأرب

تتلخص الواقعة أنه بتاريخ ٢٣/٥/٢٠١٧م، وفي تمام الساعة ١:٣٠ بعد منتصف الليل حلقت عدد من طائرات الدرونز الأمريكية، وطائرات الأباتشي في سماء قرية النجاد الاثيل محافظة مأرب، وقامت بإنزال عدد من الجنود، وقصف منازل المواطنين في القرية بمختلف أنواع الأسلحة مما أدى إلى مقتل (٥) أشخاص وإصابة (٥) آخرين.

أسماء القتلى

| م | الاسم | العمر |
|---|-------------------------|--------|
| ١ | ناصر علي مهدي الاعدل | ٩٠ سنه |
| ٢ | شيرين سعيد سالم الاعدل | ١٧ سنه |
| ٣ | صالح محمد صالح الاعدل | ٢٢ سنه |
| ٤ | الغادر صالح سالم الاعدل | ٢٩ سنه |
| ٥ | ياسر محمد صالح الاعدل | ١٥ سنه |

أسماء الجرحى

| م | الاسم | العمر |
|---|-----------------------|---------|
| ١ | مراد سعيد صالح الاعدل | ٢٢ سنة |
| ٢ | عثمان صالح محمد صالح | ٩ سنوات |
| ٣ | بشير علي محمد الاعدل | ٢٧ سنة |
| ٤ | مبخوت علي عوفج الاعدل | ١٩ سنة |
| ٥ | احمد صالح علي الاعدل | ٢٧ سنة |

وقد ورد في أحوال ذوي الضحايا والجرحى والشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومن بينهم: (ع.س.س.١)، و(ا.س.١)، و(أ.ع.س.أ)، و(ع.ص.س.)، والذي جاء بأقوالهم بأنه في تمام الساعة ١:٣٠ من بعد منتصف الليل بتاريخ ٢٣/٥/٢٠١٧م، وحين كانوا نائمين في منازلهم بقرية الأثيل النجاد، تفاجئوا بأصوات قصف عنيف، وأصوات طائرات تحوم في السماء، وأنهم أرادوا الخروج لمعاينة ما حصل، لكنهم تراجعوا عن ذلك بعد تعرض بعض ممن حاول الخروج من منازلهم لإطلاق النار عليهم، وأنه وبعد انتهاء الهجوم، ومغادرة الجنود الأمريكيين، وذهاب الطائرات من سماء القرية، قاموا بجمع الجثث وإسعاف الجرحى، كما أفادوا أن القرية التي تم الهجوم عليها وقصفها بمختلف أنواع الأسلحة من قبل الطائرات الأمريكية هي قرية يسكنها مدنيين من أبناء المنطقة هم وأسرهم، وأنه لا يوجد في القرية أي أهداف أو مواقع عسكرية تتبع أي جهة.

النتيجة

من خلال ما قامت به اللجنة من أعمال التحقيق في حالات الادعاءات المشار إليها آنفاً، بالإضافة إلى عدد من الوقائع الأخرى المتعلقة بقصف الطائرات الأمريكية لمواطنين يمنيين. ومع تأكيد اللجنة بأنها ستقدم نتيجة تحقيقاتها الكاملة في كافة الادعاءات ضمن تقريرها النهائي، إلا أن اللجنة ترى أنه من المهم الإشارة هنا إلى ثبوت مسؤولية القوات الأمريكية عن هذا الانتهاك، وذلك بالشراكة مع الحكومة اليمنية التي سمحت بمثل هذه التدخلات. ولهذا تنبه اللجنة إلى ضرورة التزام الحكومة اليمنية بنصوص الدستور والقوانين الوطنية والتي تمنع القيام بقتل المواطنين الأبرياء، وتوجب تقديم المتهمين إلى القضاء، وعدم معاقبتهم إلا بموجب أحكام قضائية، كما ترى اللجنة أنه يتعين على الحكومة المبادرة إلى دفع التعويضات العادلة للمتضررين من هذه الانتهاكات، ووضع حد للتجاوزات التي تقوم بها الطائرات الأمريكية، وتفعيل دور القضاء، والقيام بكل ما من شأنه أن يكفل متابعة المتهمين والمطلوبين أمنياً، وتقديمهم إلى القضاء لمحاكمتهم في محاكمات عادلة.

الصعوبات (التحديات):

استطاعت اللجنة تجاوز الكثير من الصعوبات الميدانية والأمنية في أغلب المحافظات. ولوحظ ارتفاع مستوى الوعي لدى المواطنين بأهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان وتفاعلهم مع نشاطات اللجنة، وقيامهم بالتبليغ وتقديم الشكاوى إلى مكاتبها وراسديها، إضافة إلى اهتمام وسائل الإعلام بأعمال اللجنة، وبأنشطة اللجنة، وكذلك المنظمات المحلية والدولية، مما خلق تعاون كبير وسهولة الوصول إلى المعلومة والتحقق منها، إلا أن عددا من المعوقات الأمنية والسياسية والاقتصادية شكلت تحديا لعمل اللجنة، وتم وضعها من ضمن الأولويات التي يتعين العمل على تلافيتها، ومن تلك التحديات:

١. استمرار الحرب والأعمال العسكرية المرتبطة بها، وسقوط الضحايا يوميا في مناطق النزاع المسلح.
٢. عدم التزام بعض أطراف النزاع بمبادئ التمييز، والضرورة العسكرية، والتناسب، أثناء الهجمات العسكرية، وبالتالي تعريض المساكن والسكان المدنيين للخطر.
٣. عدم تعاون بعض أطراف النزاع مع اللجنة الوطنية للتحقيق، وعدم تسهيل الوصول إلى الضحايا في الأماكن التي تحت سيطرتهم.
٤. تدهور المؤسسات الصحية الرسمية والخاصة في مناطق النزاع بسبب تعرضها للاستهداف أو شحة الإمكانات مما أدى لعدم قدرتها على تقديم الوثائق الطبية والتقارير الجنائية.
٥. تعدد الجهات المسؤولة عن الانتهاكات، لاسيما الاعتقالات الغير قانونية، والتعذيب، والتهجير، وتعارض أعمالها، وبالتالي صعوبة الوصول إلى الأشخاص المسؤولين عن الانتهاك.
٦. اتساع رقعة الحرب، وصعوبة التنقل والوصول إلى المعلومة.
٧. التأخر الكبير في تقديم الدعم الفني والتقني للجنة من قبل المفوضية لحقوق الإنسان بموجب القرار ١٦/٣٣ والقرارات السابقة.

التوصيات:

من واقع ما لمستته اللجنة من بعض نتائج التحقيقات، ولتحسين وضع حقوق الإنسان في اليمن، والحد من سقوط مزيد من الضحايا، فقد ارتأت توجيه عدد من التوصيات العامة والخاصة، على النحو الآتي:

توصيات عامة لجميع أطراف النزاع المسلح:

١. الكف عن الهجمات العشوائية للمناطق السكنية للمدنيين والنازحين، وضرورة الالتزام بمبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، لتجنب إلحاق الأضرار بالسكان والممتلكات المدنية واستهداف البنى التحتية والمنشآت التعليمية.
٢. وقف استهداف المنشآت الطبية والطواقم التابعة لها والأعيان الثقافية المحمية وفق القانون الدولي

الإنساني.

٣. الالتزام بتأمين حصول المدنيين على الضروريات الأساسية من الغذاء والماء والعلاج والخدمات.
٤. إطلاق سراح المحتجزين والموقوفين والمحرومين من حرّيتهم، والالتزام بالمعاملة الإنسانية الكريمة لهم أثناء الاعتقال، واحترام حقوقهم الشخصية ومعتقداتهم الدينية والسياسية، وضمان التواصل مع ذويهم ومعرفة أخبارهم.
٥. تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى محافظات (اليمن) كافة دون عوائق باعتبار ذلك يمثل حقاً أساسياً للمواطنين.
٦. التعاون مع اللجنة، وتسهيل عملها، وسرعة الرد على استفساراتها، وإتاحة الفرصة لوصول أعضاءها وفريق التحقيق المساعد والراصدين لجميع الأماكن والأشخاص والجهات التي يرغبون في زيارتها أو ومقابلتهم ، وتزويدهم بكافة المعلومات المطلوبة، وتوفير الحماية لهم.

توصيات خاصة:

ميليشيا الحوثي وقوات صالح:

١. ووقف استهداف الأحياء السكنية، والتقيّد بقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني أثناء تنفيذ العمليات الأمنية والعسكرية.
٢. السماح بتسهيل وصول المساعدات دون عراقيل إلى المدنيين بشكل عام والمناطق المحاصرة بشكل خاص، وبالذات محافظة تعز ووقف مصادرتها.
٣. التوقف عن زرع الألغام المضادة للأفراد بكافة أشكالها، والتي هدفت إلى إلحاق الضرر العمدي بالمدنيين وتعريض حياتهم للخطر، في أغلب المحافظات التي يتواجد فيها الحوثيين أو قاموا بالقتال فيها، وتدمير مخزون الألغام الذي تحت سيطرتهم.
٤. إيقاف عملية تجنيد الأطفال واستخدامهم في أي شكل من أشكال الحرب.
٥. الحفاظ على الطابع المدني للمدارس والمستشفيات والمؤسسات الحكومية، وعدم استخدامها في الأعمال العسكرية وتعريضها للخطر.
٦. إيقاف أعمال الاختطاف والإخفاء القسري والتعذيب والمعاملة المهينة واللاإنسانية، وسرعة الإفراج الفوري غير المشروط على جميع المعتقلين والمخفيين قسراً.
٧. عدم التذرع بالظروف الأمنية والحرب للقيام بتقييد الحريات وإغلاق المواقع، وملاحقة الصحفيين لمخالفتها مبادئ وقيم القانون الدولي لحقوق الإنسان.

التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن:

١. إجراء مراجعة شاملة لقواعد الاشتباك ووسائل التوجيه والاستهداف لضمان التقييد بالقانون الدولي الإنساني، والتمييز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية.
٢. تحديث قائمة المرافق الطبية والمدنية والثقافية والبنى التحتية التي يمنع قصفها والمحرم استهدافها بموجب القانون الدولي الإنساني بصورة دورية، والتعاون مع الفاعلين في تقديم المساعدات الإنسانية ضمانا لدقة المعلومات وعدم عرقلة عملهم.
٣. العمل على إجراء تقييم للأضرار الناتجة عن وقائع قصف الطيران، والمبادرة إلى تشكيل لجنة للتعويضات المادية والمعنوية العادلة للضحايا بالتعاون مع الحكومة.
٤. تفعيل آليات التواصل بما يكفل سرعة الرد على الاستفسارات المرفوعة من اللجنة الوطنية للتحقيق، وتقديم المعلومات بأسرع وقت.

الحكومة اليمنية:

١. رفع مستوى التعاون مع اللجنة الوطنية للتحقيق، وتسهيل وصولها إلى كافة المحافظات التي تحت سيطرة الشرعية للاستماع والتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان.
٢. توسيع عمليات لجان الإغاثة، ودعم إمكانياتها من أجل الوصول إلى الضحايا.
٣. التعاون بين السلطة المحلية في كافة المحافظات التي تخضع لسيطرة الحكومة الشرعية وبين مكونات المجتمع المدني للحد من الاعتقالات خارج نطاق القانون واثار التهجير القسري واتخاذ الاجراءات تجاه المخالفين للقانون.
٤. العمل على تحسين الخدمات الأساسية ومنها الكهرباء والماء والنظافة والتعليم والحالة الأمنية، وكل ما يساعد على تطبيع الحياة العامة.
٥. تنفيذ خطط وبرامج تساعد المواطنين على العودة إلى مناطقهم بعد تطهيرها من الألغام والعبوات الناسفة.
٦. إصدار قانون العدالة الانتقالية، وتفعيل آلياته بما يكفل تعويض ضحايا الانتهاكات ومعالجة أسبابها ومحاكمة المسؤولين عنها.
٧. تنفيذ تدريب مهني وذو جودة للقوات المسلحة والجيش فيما يتعلق بالالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
٨. تفعيل وتأهيل المحاكم والسجون، وبذل جهود إصلاح الجهاز القضائي والأمني بما يضمن تحسين الوضع الأمني وحماية حقوق الإنسان.
٩. مواثمة التشريعات الوطنية مع مواثيق القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان المصادق عليه من الجمهورية اليمنية.

١٠. المصادقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان، ومن ذلك اتفاقية القضاء على الإخفاء القسري.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

١. متابعة وتنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان الخاصة بتقديم المساعدة الفنية الواجب توفيرها من قبل المفوضية السامية لحقوق الإنسان للمساعدة في تمكين اللجنة من الوفاء بالتزاماتها.